

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر نظم المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية

إعداد
أحمد حسام محمد الصويص

إشراف
أ. د. طارق الحاج

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020م

أثر نظم المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية

إعداد

أحمد حسام محمد الصويص

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2020/09/30م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....

1. أ. د. طارق الحاج / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. سهير الشوملي / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. معاذ أسمر / ممتحناً داخلياً

.....

الإهداء

إلى القلوب التي لم تعرف إلا الحب والحنان... إلى ينبع الحنان والعطاء... إلى
الشموع المضيئة في حياتي... إلى من تنحني القامات احتراماً لهم... وترفع الهامات
افتخاراً بهم... إلى الأم الغالية....

إلى من يطيب لي العيش معهم مهما ضاقت الأيام... إلى تلك الغرسة الجميلة في
حديقة عمري... إلى من سلك روعي وقلبي... إلى من شجعني على المضي قدماً، وكان
خير مسانداً لي على أعباء الدراسة، وهموم الحياة... إلى الأب الغالي...

إلى قطرات الذكرى التي تجري في عروق دمي... إلى الشموع المضيئة التي تنير دمي... إلى
من استمدت منهم النور والثقة، العزم والإصرار... إلى إخوتي وأخواتي....
إلى قدرتي الجميل.. شريكة النجاح و التميز.. إلى زوجتي الحنونة الصالحة...

إلى كل الشهداء الذين صدقوا الله ما عاهدوا عليه...

مع الحب

الشكر والتقدير

الحمد لله العلي العظيم القائل (لئن شكرتم لأزيدنكم) أتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل حتى وصل إلى صورته الحالية، وأخص بالشكر البروفيسور الفاضل الدكتور طارق الحاج المحترم الذي أشرف على إخراج هذا العمل المتواضع من خلال إعطاء ملاحظاته وتوجيهاته ونصائحه حتى آخر كلمة كتبت في هذه الرسالة كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني وقدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا البحث.

فجزاهم الله من الخير كله ومن الثواب جله

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر نظم المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: أحمد مساك محمد إسماعيل

Signature:

التوقيع: [موقع]

Date:

التاريخ: ٢٠٢٠ / ٩ / ٣٠

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ك	فهرس الملاحق
ل	الملخص
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها
5	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
7	فرضيات الدراسة
8	نموذج الدراسة
8	حدود الدراسة
9	مصطلحات الدراسة
11	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
12	مقدمة
12	أولاً: الإطار النظري
12	مفهوم الهيئات المحلية
13	نظرة إلى البلديات الفلسطينية
14	دور البلديات في المجتمع الفلسطيني
15	العلاقة بين البلديات والحكومة
16	علاقة البلديات بالقطاع الخاص
17	العلاقة بين البلدية والمواطنين

الصفحة	الموضوع
18	دور البلديات التنظيمي التطويري
18	تعريف نظم المساءلة المالية
19	أهمية نظم المساءلة المالية
21	أهداف نظم المساءلة المالية
22	أبعاد نظم المساءلة المالية
23	مفهوم الجباية
24	خصائص الجباية المحلية
24	أنواع الجباية في البلديات الفلسطينية
26	آليات تعزيز المساءلة المالية في البلديات الفلسطينية
31	نظم المساءلة المالية في البلديات الفلسطينية
32	العقوبات التي تطبق في البلديات الفلسطينية
34	ثانياً: الدراسات السابقة
34	1: الدراسات العربية
38	2: الدراسات الأجنبية
40	ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة
41	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
42	مقدمة
42	منهجية الدراسة
43	مجتمع الدراسة
43	عينة الدراسة
45	أداة الدراسة
46	صدق الأداة
46	ثبات الأداة
47	إجراءات الدراسة
48	متغيرات الدراسة
48	المعالجات الإحصائية
49	الفصل الرابع: تحليل البيانات
50	مقدمة

الصفحة	الموضوع
50	تحليل وعرض نتائج تحليل بيانات الدراسة
50	بناء نماذج المتغيرات
58	بناء النموذج الكلي للدراسة
61	نتائج اختبار الفرضيات
65	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
66	النتائج
67	التوصيات
69	قائمة المصادر والمراجع
74	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	خصائص العينة حسب المؤهل العلمي	43
جدول (2)	خصائص العينة حسب الوظيفة	44
جدول (3)	خصائص العينة حسب عدد سنوات الخبرة	44
جدول (4)	خصائص العينة حسب عدد الدورات التدريبية	45
جدول (5)	معامل الثبات لكل مجال من مجالات الدراسة	47
جدول (6)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المعدلة	58
جدول (7)	نتائج اختبار فرضيات الدراسة	60

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1)	نموذج أبعاد ومؤشرات متغير الالتزام بالمساءلة والشفافية (b)	51
شكل (2)	النموذج المعدل لأبعاد ومؤشرات متغير الالتزام بالمساءلة والشفافية (b)	52
شكل (3)	نموذج ابعاد ومؤشرات متغير التزام الجهات الرقابية بالمساءلة (c)	52
شكل (4)	النموذج المعدل لأبعاد ومؤشرات متغير التزام الجهات الرقابية بالمساءلة (c)	53
شكل (5)	نموذج أبعاد ومؤشرات متغير محاربة الفساد الإداري والمالي (d)	54
شكل (6)	النموذج المعدل لأبعاد ومؤشرات متغير محاربة الفساد الإداري والمالي (d).	54
شكل (7)	نموذج أبعاد ومؤشرات متغير طرق تعزيز المساءلة والمحاسبة (e)	55
شكل (8)	النموذج المعدل لأبعاد ومؤشرات متغير طرق تعزيز المساءلة والمحاسبة (e)	56
شكل (9)	نموذج أبعاد ومؤشرات متغير حصيلة الجباية (f)	56
شكل (10)	النموذج المعدل لأبعاد ومؤشرات متغير حصيلة الجباية (f)	57
شكل (11)	النموذج الهيكلي المفترض للدراسة	59
شكل (12)	النموذج الهيكلي النهائي بعد التعديل	60

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الملحق
75	الاستبانة	ملحق (1)
81	قائمة المحكمين	ملحق (2)

أثر نظم المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية
دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية

إعداد

أحمد حسام محمد الصويص

إشراف

أ. د. طارق الحاج

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف إلى أثر نظم المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية- دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية-، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، وتم الاعتماد على أداة الاستبانة، التي تكونت من مجالات الدراسة وهي (الالتزام بالمساءلة والشفافية، التزام الهيئات الرقابية بالمساءلة المالية، محاربة الفساد الإداري، طرق تعزيز المساءلة المالية، حصيلة الجباية)، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع موظفين البلديات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية، اختير منهم عينة لإجراء الدراسة عليهم، وبعد المسح لمجتمع الدراسة واستخدم برنامج (Amos) الإحصائي لتحليل معلومات الدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة ما يأتي، أولاً: يوجد أثر لنظم المساءلة المالية (التزام الهيئات الرقابية بالمساءلة المالية، محاربة الفساد الإداري، طرق تعزيز المساءلة المالية) على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية. ثانياً: يوجد أثر لالتزام الجهات الرقابية بالمساءلة على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

وتوصي الدراسة بالتوصيات الآتية: أولاً: حث البلديات على الالتزام بالمساءلة والشفافية من خلال تأسيس آلية ثابتة ومستمرة للمسائلة كإصدار الميزانيات المدققة ونشرها، ثانياً: مضاعفة الجهود للهيئات الرقابية على البلديات من خلال نظم المساءلة والمراجعة والتدقيق والرقابة على الأعمال.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

البلديات الفلسطينية لها دور كبير في المجتمع، وهي تحتل مكانة هامة في حياة الناس في كافة المجتمعات، فهي تقوم بعدة وظائف ومهام تسعى من خلالها لتقديم الخدمات العامة في كافة المجالات الحياتية، ومن الأهمية أن يتحمل موظفو البلديات مسؤوليات كبيرة ومن أهمها مسؤوليتهم عن ترشيد القرارات الخاصة بالإيرادات والنفقات (البحيصي، 2013).

فالبلديات الفلسطينية وعبر المراحل التاريخية التي تدرجت فيها مرت في عدة أزمات أثرت على دورها في تقديم خدماتها للمواطنين وتلخصت في عدة مراحل وآخرها مرحلة السلطة الفلسطينية عندما خضعت البلديات لسلطتها وحكمها بعد الاتفاقيات بين السلطة والإسرائيليين بعد عام (1994م)، فكانت عدة خطوات ومحاولات في عهد السلطة الفلسطينية للعمل على تكريس سيطرة الحكومة المركزية على الهيئات المحلية والحكم المحلي من خلال القوانين التي صدرت عن الحكومة الفلسطينية والتي تسعى نحو إيجاد سيطرة مركزية على مؤسسات الهيئات المحلية ممثلة بالبلديات والمجالس المحلية، من أجل تحقيق أهداف السلطة المحلية (أحمد، 2008).

فتطبيق نظم المساءلة المالية في البلديات الفلسطينية هدفها الأساسي تحقيق النزاهة والشفافية، من خلال الاعتماد على عدة مبادئ أهمها مبدأ المشاركة، ومبدأ التواصل بين كافة أعضاء وشرائح المجتمع، وبين مؤسسات الحكم المحلي ومنها البلديات، وصولاً إلى صنع القرارات المالية وتوفير كافة البرامج اللازمة لتطوير المجتمع والعمل على حل المشكلات التي ترافق تنمية المجتمع المحلي، ويعتمد مفهوم المساءلة المالية ونظمها على عدد من المعايير والمبادئ والأسس المحاسبية والمالية والرقابية، التي تعمل على تحقيق الأهداف من وجودها، وتطوير سير العمل وصولاً إلى تحقيق قواعد الشفافية والنزاهة المالية (رزام، 2017).

وتتلخص نظم المساءلة في متابعة الأموال التي تحصلها وتجبيها البلديات الفلسطينية من عدة طرق وأنشطة ومنها رسوم تنظيم عمل الأسواق، وجباية المخصصات الخاصة بالخدمات

العامة والحيوية المقدمة لجمهور المواطنين والسكان في المناطق التي تخدمها كخدمات الكهرباء والمياه، وخدمات جمع النفايات، أو الأموال التي تجبى من خلال تشغيل أملاك البلدية، أو الواردات المالية التي تحصل من خلال واقع الاتفاقات مع الجهات الحكومية وغيرها، والأموال التي تجبى من خلال الهبات، والمساعدات، ومبالغ القروض، إضافة إلى الغرامات الناتجة عن المخالفات، وغيرها من الموارد المحلية للبلديات، ويتطلب ذلك الرقابة المالية على التطبيق، إضافة إلى كيفية الاستفادة من هذه الأموال التي يتم جبايتها (حدو، وفلاق، 2015).

ويمكن من خلال نظم للمساءلة المالية في البلديات الفلسطينية أن يتم تحقيق أسس الشفافية في المعلومات المتوفرة التي يشترك فيها جمهور المواطنين والمسؤولين في البلديات من خلال قنوات اتصال فاعلة تساهم في أن يحصل المواطنين المستفيدين من خدمات البلدية ويدفعون مقابلها على المعلومات بهدف تحديد إيجابيات وسلبيات حماية مصالحهم، ومن خلال اطلاع المواطنين بشكل مستمر على المعلومات بشكل دوري، وينعكس ذلك على حسن الاستجابة من خلال البرامج والخطط التنموية التي تسعى لتحقيق احتياجات المواطنين المستفيدين من خدمات البلديات بأقصى سرعة، وفي مقابل ذلك العمل على زيادة أموال الجباية من متلقي الخدمات على أسس النزاهة والشفافية (الهوراني، 2008).

وما تزال البلديات والمجالس المحلية تتبع إلى مركزية السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى وجود وتوفر الأنظمة والتعليمات الخاصة بأعمالها وهيكلاتها وطرق جبايتها للأموال الخاصة بالخدمات التي تقدمها، مما يزيد من مؤشرات تطبيق الحكم الصالح، كتوفر نظم المساءلة المالية والشفافية والنزاهة وتطبيق اللامركزية المحلية، بالإضافة إلى زيادة الكفاءة والفعالية في أداء البلديات من خلال تقديم خدماتها للمواطنين بسهولة وفعالية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تبرز مشكلة الدراسة من خلال التعرف على ظواهر مشكلتها، والذي يتناول أثر نظم المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية - بلديات الضفة الغربية-، فالبلديات من أهم مؤسسات تقديم الخدمات المحلية العامة للمجتمع لجمهور كبير من المواطنين والسكان،

في ظل نهضة وتطوير وتنمية كافة قطاعات وأقسام البلديات بما يتوافق مع مستجدات العصر، فوفق ما ورد في دراسة (أبو حمور، وقطيشات، 2018) ودراسة (Alcantara, Leone & Spicer, 2012) فإن نظم المساءلة المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الشفافية النزاهة من خلال إتباع التعليمات والأسس والقواعد المطبقة في البلديات والخاصة بجباية الحصيلة الخاصة بالخدمات المقدمة للسكان، مما يزيد من ثقة السكان في البلديات وتزيد من التزاماتهم لتسديد ما عليهم من رسوم ومستحقات وبالتالي تزيد من حصيلة الجباية.

ووفق دراسة (العضايلة، 2015) فيوجد ضعف في تطبيق نظم المساءلة المالية في المؤسسات الحكومية، كما ينطبق ذلك على قطاع البلديات الفلسطينية والتي تسعى من خلالها لمواجهة الفساد الإداري والمالي للعمل على زيادة حصيلة الجباية في البلديات، وظهور أسس الشفافية والأدوار الخاصة لموظفي البلديات من أجل وضع وتطبيق إجراءات خاصة بنظم وآليات المساءلة المالية والتي تؤثر على حصيلة الجباية، يجعل من تناول هذا الموضوع أهمية عالية من خلال توفير نظام إدارة مالية قائمة على نظم المساءلة المالية الفعالة والكفوءة، والتي تزيد من التزام المواطنين والسكان المالية تجاه البلديات.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: ما أثر نظم المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية- دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية؟

وينبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي:

1. ما أثر الالتزام بالمساءلة والشفافية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية؟
2. ما أثر التزام الجهات الرقابية بالمساءلة على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية؟
3. ما أثر محاربة الفساد الإداري والمالي على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية؟

4. ما أثر تطبيق طرق تعزيز المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية:

أولاً: الأهمية النظرية

أهمية تناول موضوع الدراسة والذي يتمثل في أثر نظم المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية- دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية-، ومن خلال التركيز على تطبيق آليات نظم المساءلة المالية وأثرها على حصيلة الجباية، وتأثيرها على عملية الإصلاح والتنمية المحلية المجتمعية، والتطوير في البلديات الفلسطينية حيث أن الإدارة المحلية للبلديات والتي تتصف بالشفافية والإفصاح هي إدارة عملية يتم التأكد من خلالها على أن البلدية تعمل بكفاءة وفاعلية ويتم إدارتها بشكل مناسب وفعال، والتي تلتزم بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها لكي تحقق أهدافها التنموية.

كما أن هذه الدراسة هامة في توضيح العلاقة بين أثر المساءلة المالية بمتغيراتها (الالتزام بالمساءلة والشفافية، التزام الجهات الرقابية بالمساءلة، محاربة الفساد الإداري والمالي، تعزيز المساءلة المالية) وبين حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية.

وأهمية قطاع البلديات الفلسطينية الذي يقوم بتقديم خدمات عامة ومتنوعة لمواطنيها، فموضوع نظم المساءلة المالية ومؤشرات العملية في البلديات الفلسطينية، تعتبر من المفاهيم الحديثة والتي تتمثل في توفر الشفافية والمساءلة والرقابة والتي تنعكس إيجابياً على حصيلة الجباية.

وأهمية آليات نظم المساءلة المالية من خلال تطوير البلديات والارتقاء بأدائها ووصولها إلى تطبيق ما يعرف بالمساءلة المالية التي تتضمن ثمانية عناصر أساسية هي المشاركة،

والتشبيك والتنسيق، والشفافية، والمساواة والشمول، والإدارة الرشيدة، وتضارب المصالح، والتأثير والفاعلية وانعكاسه ايجابياً على حصيلة الجباية.

ثانياً: الأهمية العملية

تساعد هذه الدراسة بمكوناتها على توضيح فكرة البلديات التي تدار على أساس من الديمقراطية والتي تتميز بحصيلة جباية عالية، لأنها تقوم بتوفير كافة احتياجات السكان، لأنها تمثل خدمة المواطنين بفعالية، وتؤكد على توفر الوعي لدى البلديات، لأنها تمس جوهر الخدمات في المجتمع بشكل مباشر، وتساعد على زيادة وعي المواطنين بدور ومهام البلديات، وواجباته تجاهها.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة على حد علم الباحث التي تناولت موضوع الدراسة وستشكل مرجعاً يمكن الاعتماد عليه من قبل الباحثين والمختصين والمهتمين للإطلاع على نتائجه والاستفادة منها، كما ستكون هذه الدراسة كمرجع يثري المكتبة، ويمكن للباحثين والمختصين والمرشدين الرجوع إليه للاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

إضافة إلى حاجة العمل البحثي لدراسات، تتناول مواضيع هامة على مستوى المجتمع بتفاصيلها والعمل على إخضاعها للبحث والدراسة، كونها تعتبر من الأسباب الرئيسة لمواجهة عدة عقبات؛ مما يؤدي تجاهلها إلى زيادة المشكلة، وصعوبة حلها بعد ذلك.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس وهو أثر نظم المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية- دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية-، إضافة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. تحديد أثر الالتزام بالمساءلة والشفافية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

2. تحديد أثر التزام الجهات الرقابية بالمساءلة على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

3. تحديد أثر محاربة الفساد الإداري والمالي على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

4. تحديد أثر طرق تعزيز المساءلة المالية على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية لفحص الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر لنظم المساءلة المالية على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية- دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية-.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية وهي:

1. لا يوجد أثر لالتزام بالمساءلة والشفافية على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

2. لا يوجد أثر لالتزام الجهات الرقابية بالمساءلة على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

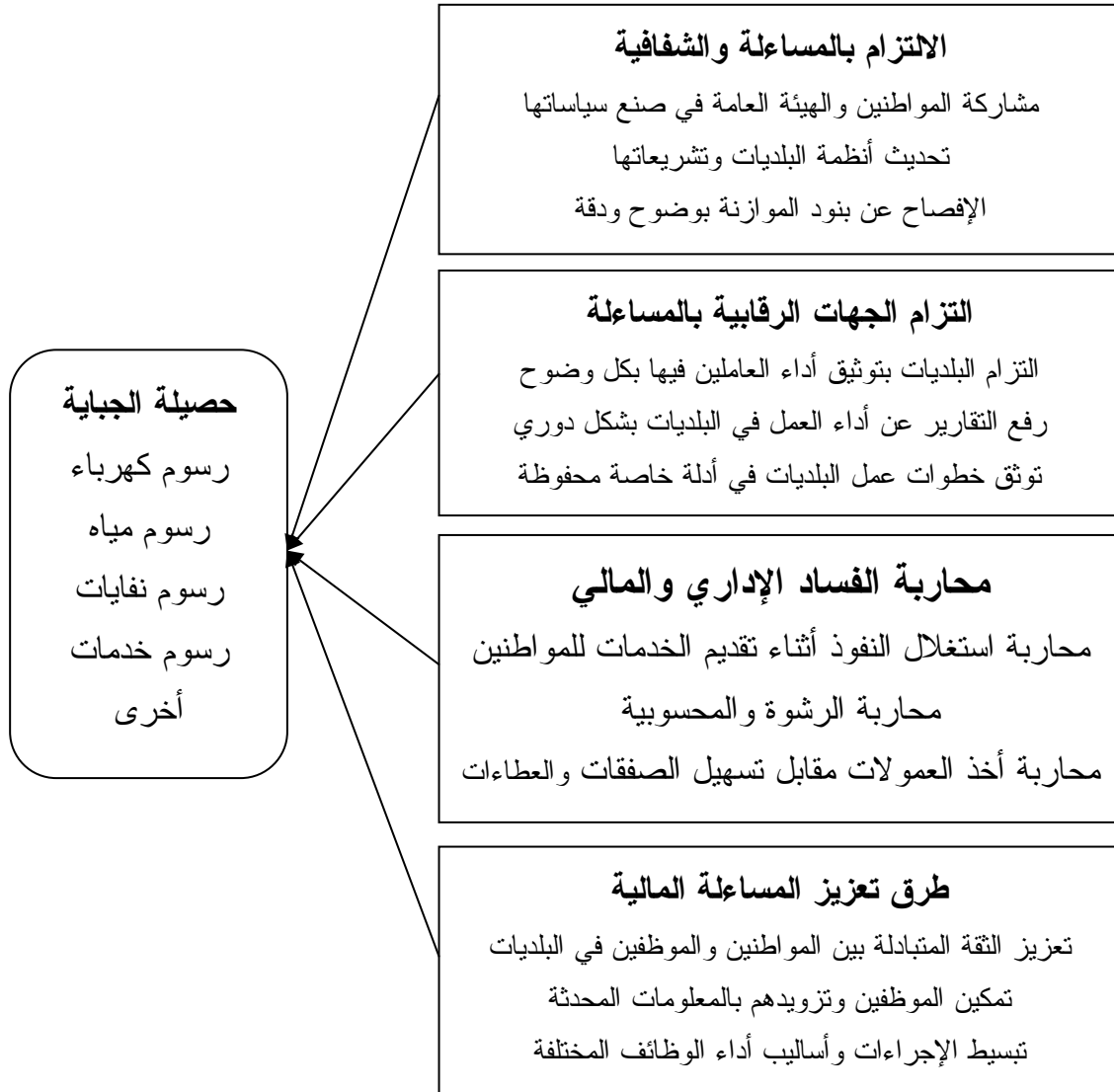
3. لا يوجد أثر لمحاربة الفساد الإداري والمالي على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

4. لا يوجد أثر لطرق تعزيز المساءلة المالية على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

نموذج الدراسة

المتغير التابع (حصيلة الجباية)

المتغيرات المستقلة (نظم المساءلة المالية)



حدود الدراسة

التزمت الدراسة بالحدود التالية:

الحد المكاني: البلديات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية.

الحد الزمني: العام (2020)م.

الحد البشري: جميع الموظفين الإداريين العاملين في البلديات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية.

الحد الموضوعي: أثر نظم المساءلة المالية على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية - دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية -.

مصطلحات الدراسة

المساءلة: قيام الموظف في الهيئات الحكومية أو المؤسسة العامة بالإجابة بشكل واضح عن كيفية أداء العمل وسير العمل، وعن كيفية استخدام الموارد، والصلاحيات الممنوحة الموضوعية تحت تصرفه، وكافة القرارات، وأن يكون الموظف مستعداً لتحمل المسؤولية المترتبة على اتخاذ وتنفيذ القرارات (نشرة ائتلاف أمان، 2010، ص16).

وتعرف المساءلة إجرائياً بأنها تمكين المواطنين وذوي العلاقة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومحاسبة الموظفين العموميين والمسؤولين عموماً من خلال القنوات والأدوات الملائمة، دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إليه بغير سند.

آليات المساءلة المالية: تقديم التوضيحات اللازمة من قبل المسؤولين حول كيفية استخدام وظائفهم والقيام بواجباتهم المطلوبة منهم والأخذ بالانتقادات الموجهة لهم (أبو حمور، وقطيشات، 2018، ص212).

وتعرف آليات المساءلة المالية إجرائياً بأنها أحد أهم أدوات الرقابة في إطار مكافحة الفساد فهي تعد معياراً ضابطاً للأداء وفي حماية المال العام من سوء الاستخدام والهدر والضياع.

الشفافية: القيام بتقاسم المعلومات وسير العمل بطريقة متسلسلة وخطوط مسؤولية واضحة وبشكل علني في اتخاذ القرارات وسير الأعمال والإجراءات المتبعة (هيئة مكافحة الفساد، 2015، ص13).

وتعرف الشفافية إجرائياً بأنها خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة وبشكل أكثر تحديد ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة.

النزاهة: مجموعة من القيم الخاصة بالصدق والأمانة والإخلاص في سلوك موظفي البلديات في العمل، وفي العلاقة مع المخدومين، أي تحقيق العدالة في معاملة الجميع وبدون تمييز، وإتباع المهنية والموضوعية في أداء مهام وظيفته (نشرة ائتلاف أمان، 2010، ص16).

وتعرف النزاهة إجرائياً بأنها مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والالتزام بالسلوك القويم بمبدأ تجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامة، وحرص الذين يتولون مناصب عامة عليا على الإعلان عن أي نوع من تضارب المصالح قد ينشأ، بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة.

محاربة الفساد: محاربة السلوكيات البيروقراطية غير المرغوبة، لبعض الموظفين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل تحقيق منافع شخصية مادية أو غير مادية على حساب مصلحة المجتمع من خلال وظائفهم (بحر، 2012، ص15).

وتعرف محاربة الفساد إجرائياً بأنها محاربة السلوكيات غير الأخلاقية التي تتم أثناء ممارسة الوظائف المختلفة من رشوة وغش وواسطة وغيرها.

التزام الجهات الرقابية بالمساءلة: قيام الجهات الرقابية بمهامها التفتيشية، والمتابعة لتنفيذ كافة القرارات والالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات (نشرة ائتلاف أمان، 2010، ص16).

ويعرف التزام الجهات الرقابية بالمساءلة إجرائياً بأنه المهام التي تمارسها الجهات الرقابية في رقابة ومتابعة البلديات في الالتزام بالأنظمة والقرارات الصادرة.

حصيلة الجباية: تحصيل وجباية الفواتير الشهرية الناتجة عن تقديم خدمات للسكان، والعمل على متابعة الديون السابقة المتراكمة على السكان دورياً (بحر، 2012، ص15).

وتعرف حصيلة الجباية إجرائياً بأنها القيام بتحصيل ما يترتب على المواطنين من رسوم مقابل الخدمات التي تقدمها البلديات لهم.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة

في هذا الفصل يتم التعرف على الإطار النظري الذي يتناول أثر نظم المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية- دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية-، بالإضافة إلى عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

أولاً: الإطار النظري

من خلال الإطار النظري تناولت فيه عنصرين الأول التعريف بالبلديات والهيئات المحلية وأهدافها وأدوارها، ثم التعرف على مفهوم المساءلة المالية وأهدافها وأهميتها وعناصرها، ثم التعرف على أبعاد المساءلة المالية وآليات تطبيقها في الهيئات المحلية، ومن ثم التعرف إلى حصيلة الجباية ودورها في البلديات.

مفهوم الهيئات المحلية

البلدية تشكل اللبنة الأساسية لتكوين المجتمعات، باعتبارها مركزاً للبناء المجتمعي من خلال سلسلة العلاقات التي تربط ما بين قطاعات المجتمع من شركات ومؤسسات ومواطنين، وهذه الرابطة قائمة على تقديم كافة الخدمات العامة للسكان، ومن ناحية أخرى فالبلدية تحدد طبيعة الأنشطة الاقتصادية وأشكالها من خلال مساهمتها في وضع قواعد وأسس النهوض في المجتمع وصولاً إلى الازدهار، ويبرز ذلك في أن المشاريع الاقتصادية تبنى على أسس وعلاقة واضحة تقوم بين البلديات بكافة أقسامها والمواطنين والمؤسسات المختلفة في المجتمع، فإذا قامت البلدية باستغلال كافة الإمكانيات المتاحة والتي تنطوي تحت وزارة الحكم المحلي التي تدعمها بهذه الأدوات والإمكانات فأنها تسجل دورها الإيجابي في بناء وتطوير المجتمع في عدة نواحي ومنها النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية (مقبل، 2010، ص18).

ويعتبر الرابع من أيار 1994 الانطلاقة نحو التحول في البلديات الفلسطينية التي عانت كثيراً من الظلم والاستبداد من قبل الإدارات المركزية التي مرت على الشعب الفلسطيني، فبعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م بين الفلسطينيين والجانب الإسرائيلي والتي بموجبها قامت السلطة الفلسطينية باستلام إدارة البلديات عن طريق وزارة الحكم المحلي من خلال الالتزام بما تضمنته اتفاقية أوسلو في المادة (8) والتي تنص على أنه "يستمر سريان القوانين والأوامر العسكرية المعمول بها في قطاع غزة ومنطقة أريحا قبل توقيع الاتفاق، ما لم يتم تعديلها أو إبطالها وفقاً لهذه الاتفاقية" (اسماعيل، 2005، ص106).

وبدأت السلطة الفلسطينية بعد استلامها للبلديات والهيئات المحلية العمل في ظل ظروف شديدة وقاسية وسط ظروف معقدة وغير واضحة، من خلال الديون المثقلة بالأعباء إضافة إلى السلبات والتراكمات عبر الفترات الزمنية السابقة، مما فرض على السلطة الفلسطينية الجديدة الكثير من المسؤوليات والمتطلبات التي يجب أن تقوم بها في ظل الظروف الراهنة، ومن أهمها موضوع تقسيم وتنظيم السلطة، لأن التقسيم والتنظيم الإداري والمالي يعتبر أهم مداخل التطبيقي الحكم في فلسطين (حسيبا، 2006، ص15).

ويرى الباحث أن الهيئات المحلية وجدت لتقديم الخدمات للمواطنين والمؤسسات والهيئات المختلفة بالتعاون مع المجتمع المحلي بكافة مكوناته، وصولاً إلى توفير كافة الخدمات العامة في المجتمع.

نظرة إلى البلديات الفلسطينية

في عهد الاحتلال الإسرائيلي تم وضع أسس وقواعد وقوانين الرقابة على أعمال البلديات والذي ساهم في الحد من الصلاحيات والمسؤوليات، حيث تحولت لتنظيم العلاقة بين السكان والحكم العسكري كي يحقق أهدافه من خلال القوانين والأوامر العسكرية التي كان يفرضها على السكان، وفي ظل السلطة الفلسطينية حدثت عدة تغيرات من أبرزها (سليم، 2007):

1. عملت السلطة الفلسطينية على تأسيس وزارة خاصة للهيئات المحلية وهي وزارة الحكم المحلي التي كانت مهمتها متابعة البلديات من النواحي الإدارية والمالية والفنية ومن خلال مساهمتها في ترسيخ القواعد اللامركزية والتي تركز على منح المزيد من الصلاحيات الاختصاصات.

2. أصدرت السلطة الفلسطينية قانون الحكم المحلي، وقانون الانتخابات للهيئات المحلية، وذلك سنة (1997م).

3. أصدرت السلطة الفلسطينية اللوائح والأنظمة والتعليمات الخاصة بتنظيم عمل الهيئات المحلية والبلديات في عدة مجالات وأهمها مجال المشتريات لتحقيق الرقابة المالية على سير العمل اليومي في البلديات.

ويرى الباحث أن السلطة الفلسطينية قامت بعدة محاولات هامة لتطوير وبناء منظومة الحكم المحلي في فلسطين من خلال إصدار العديد من الأنظمة والتعليمات والقوانين التي تنظم عمل البلديات وتحديد علاقتها بالمؤسسات الأخرى والسكان.

دور البلديات في المجتمع الفلسطيني

تقوم البلديات بتقديم كافة خدماتها للمواطنين في عدة مجالات من خلال المجالس البلدية التي ترأس العمل في البلديات والذي يتكون عادة من رئيس البلدية، وعدد من الأعضاء المنتخبين، إضافة إلى العديد من الدوائر والأقسام التنفيذية المكونة من الموظفين، كما تسعى البلديات من خلال الجهود التي تبذلها في الارتقاء بالمحافظات الفلسطينية، كي تصل إلى المستويات الحضارية المرموقة وصولاً إلى تقديم الخدمات المتنوعة للسكان والتي تميز المناطق المختلفة في المحافظات عن بعضها (موقع وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، 2018، ص1).

ووفق قانون البلديات السائد في العام 1934م إضافة إلى قانون الحكم المحلي للعام 1997م، وقانون تنظيم وبناء المدن رقم (28) لسنة (1936م)، فقد تم تحديد دور هذه البلديات والتي تسعى من خلالها لتحقيق الأهداف الخاصة (صالح، 2012، ص44):

1. **خدمات البنية التحتية:** وهي من أهم الخدمات التي تقوم بها البلديات وهي تعبر عن عمق نجاحها في أداء أعمالها وتقديم خدماتها للسكان وهذه الخدمات تتمثل في خدمات الكهرباء وخدمات المياه وخدمات الصرف الصحي، والطرق والأرصفة، إضافة إلى شبكات تصريف مياه الأمطار، وإدارة الحدائق العامة والمتنزهات، وأخيراً المناطق الصناعية، وإدارة المجمعات الحرفية.

2. **خدمات أخرى مهمة لا يمكن إغفالها:** وهي خدمات النظافة وخدمات الصحة العامة، والقيام بمهام الرقابة عليها ومن خلال اتخاذ كافة الاحتياطات، والإجراءات الخاصة واللازمة للمحافظة على الصحة العامة، وتجنب تفشي الأوبئة والأمراض بين السكان.

ويرى الباحث أن البلديات تقوم بعدة وظائف من خلال تقديمها للخدمات العامة التي يحتاجها السكان ومن أهمها الخدمات السابق ذكرها إضافة إلى إنشاء البنى التحتية الخاصة بالمدارس والمستشفيات وغيرها.

العلاقة بين البلديات والحكومة

لكون السلطة المركزية نظرت على الدوام إلى البلديات الفلسطينية كمؤسسات تابعة، يتم عن طريقها تغليف اختراق المجتمع بحلة محلية، ولكون الزعامة المدنية الفلسطينية نظرت عامة إلى البلديات كمنفذ لتدعيم النفوذ السياسي على الصعيدين المحلي والمركزي، وكمدخل لتحقيق المصالح ضمن تركيبة المجتمع التقليدية، فإن هذه البلديات نشأت وترعرعت مكبلة في مفهومها عن طبيعة دورها ووظيفتها (البحيصي، 2013).

فالبلديات الفلسطينية حتى الآن لم يرد لها، ولم تنتظر هي إلى نفسها أنها مؤسسات إدارة محلية تتمثل داخلها، من خلال انتخابات المجلس البلدي، مواقف ومطالب المواطنين، فتكون مسؤولة أمامهم عن التعبير عنها وتنفيذ الممكن والمفيد منها، وتخضع في أدائها لمسائلتهم ولمراقبة السلطة المركزية ضماناً للنجاعة والكفاءة. ومع أن للبلديات، كمؤسسات حكم محلي، بعداً سياسياً تمثيلية واضحة ومشروعاً، فإن الأطراف المعنية كافة - سلطة مركزية وزعامة مدنية ومواطنين سواء بسواء - خلطت على الدوام (حسيب، 2006).

ويرى الباحث أن هذا البعد السياسي يسمى بالبعد الإداري الوظيفي للبلديات، الأمر الذي أدى إلى اختلاط الأولويات، وبالتالي إلى ضعف مواصفات الأداء الوظيفية.

علاقة البلديات بالقطاع الخاص

تتعم غالبية البلديات في فلسطين بمناطق وموارد طبيعية وبشرية جاذبة للاستثمارات في مجال التجارة والخدمات، وقليل من البلديات التي قامت بتوظيف الإمكانيات ضمن خطط تنموية ورؤى استراتيجية والتي بفضلها وبعد مشاركة أو تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار تحولت المناطق المستهدفة إلى رافعة لتحسين موارد هذه البلديات من جهة وإلى دفع عجلة التنمية المحلية بوتيرة متسارعة من جهة أخرى وذلك من خلال تطوير المراكز التجارية والخدمية وبناء العقارات والمجمعات الخدمية المساندة، وتمتاز الهيئات المحلية التي تقع بالقرب من المدن الكبرى على مواقع جاذبة للاستثمار في القطاع الصناعي وقطاع الإسكان والعقار وذلك بسبب قربها من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة في المدينة وسوق العمل، هذا من جهة، وسهولة الحصول عليها وتوفير الأراضي لغايات الاستثمار غير المكلفة نسبياً بالمقارنة مع تكلفة مثيلاتها في قلب المدينة؛ من جهة أخرى، أما بخصوص الهيئات المحلية التي تتمتع بالطبيعة الجغرافية والمكانية المميزة والمناظر الطبيعية الجذابة والغنية بالموارد الطبيعية الأخرى الاستفادة من موقعها لجذب استثمارات القطاع الخاص في مجال السياحة والصناعات ذات الصلة الترفيهية أو الاستخراجية أو التحويلية (أبو حمور، وقطيشات، 2018).

وتضع الهيئات المحلية نصب عينيها دائماً البدء بالشراكات مع القطاع الخاص على وجه التحديد ومؤسسات المجتمع المدني على وجه العموم أو توسيع ما هو قائم منها، ومبرر ذلك هو أن هذه الشراكات تمكن الهيئات المحلية من زيادة مصادر إيراداتها وذلك لعدم استدامة المصادر الخارجية منها وتدني الاقتدار المالي للمصدر الداخلي الحالي، وتسعى أيضاً هذه الهيئات من وراء هذه الشراكات إلى تحسين كبير في مستوى المعيشة ورفاهية سكانها وتقديم الاحتياج من الخدمات بأسعار معقولة وبجودة عالية، ويشكل الحد من الاعتماد على الحكومة المركزية كمصدر لتمويل المشاريع وتنفيذ سياساتها التنموية والتي في بعض الأحيان تكون متعارضة مع

السياسة التنموية للهيئة المحلية نفسها أساسا لعقد الشراكات مع القطاع الخاص (أبو سمرة، 2006).

ويرى الباحث أنه ينبغي أن ينظر الى توسيع نطاق الشراكات بحذر لأنها يمكن أن تؤدي إلى تحول كبير في التركيز على السياسة العامة للهيئة المحلية، فتعزيز الشراكات قد يحد من قدرة الهيئة المحلية على تقديم الخدمات لسكانها ولرجال الأعمال ومن متطلبات التنمية الاقتصادية المحلية برمتها.

العلاقة بين البلدية والمواطنين

فمنع أنها اختلفت من مدينة إلى أخرى، ومن مجلس بلدي إلى آخر، فإنها تمت حتى الآن وفقا لقواعد المجتمع التقليدي وأعرافه. فالمجلس البلدي كان يمثل، في العادة، تركيبة عائلية - أضيف إليه خلال انتخابات فترة الاحتلال الإسرائيلي أبعاد سياسية - وكان الوصول إليه يتم عبر التحالفات العائلية، والعائلة التي تتمثل داخل المجلس كانت تحظى بحظوة ومحابة في التوظيف وتلقي الخدمات، فإذا رغب رئيس البلدية أو أحد أعضاء المجلس البلدي، كانت الخريطة التنظيمية تخالف بحيث يفتح الشارع بالدوران والتعرج حول أرض لئلا يقطعها، وكانت شوارع فرعية تعبد قبل الشوارع الرئيسية (أبو حمور، وقطيشات، 2018).

أما المياه والكهرباء فلا تتقطع عن مناطق سكن أعضاء المجلس البلدي والمقربين من أصدقائهم. فالمحسوبية نمط شائع في تحديد العلاقات والمعاملات في المجتمعات والمؤسسات التقليدية، والبلديات الفلسطينية كانت حتى الآن مؤسسات تقليدية تعمل في إطار مجتمع تقليدي، ولذلك جاء أداؤها تقليدية، وعلى الرغم من أن جمهور المواطنين تصرف وفقا للنمط المجتمعي السائد، فقبل بالمحسوبية ورعاها، فإن التذمرات مع ذلك كانت دائما عالية (أحمد، 2008).

ويرى الباحث بما أن علاقة الجمهور بالمجلس لم تكن تتحدد وفقا لأسس مرعية للرقابة والمحاسبة، بل بالاستناد إلى العلاقات الشخصية والعائلية، فإن قضاء المصالح اعتمد على "تدبير الوساطة"؛ فإن وجدت وتمت المصلحة قضي الأمر، وإن لم تتيسر المصلحة ساد التذمر وبدأ القبح بالمجلس البلدي بالانتشار.

دور البلديات التنظيمي التطويري

يبرز دور البلديات التطويري من خلال القيام بما يلي (الهموز، 2008، ص39):

ترخيص الأبنية ومراقبتها، وتخطيط طرق المواصلات وتصميم وهندسة المرور، وتخطيط المناطق الصناعية من حيث العمل على توفير أماكن خاصة لها، ووضع التعليمات والأنظمة لتشجيع المستثمرين للاستثمار فيها وتطويرها وتنميتها.

إضافة إلى تخطيط المناطق السياحية من خلال تشجيع الاستثمار فيها وترقيتها وتحفيز المواطنين لريادتها بتوفير كافة الاحتياجات فيها، وتخطيط المناطق التجارية من خلال تطوير المؤسسات التجارية والصناعية وزيادة أنشطتها ودراسة أماكن إقامتها لخدمة السكان.

ويرى الباحث أن للبلديات دور تطوير كبير يبرز من خلال قيامها بعدة أنشطة وأدوار لتطوير مرافق المجتمع وبنية التحتية والحث على الاستثمار في هذه المرافق والأماكن التي تساهم في خدمة السكان.

تعريف نظم المساءلة المالية

تعرف نظم المساءلة المالية بأنها النظم التي تنطوي على الثواب أو العقاب، فهي تشكل دوراً لقبول اللوم على التقصير أو الخطأ بحيث تشمل على التعرف على أسباب حدوثه والتعرف على سبل إصلاحه وتصحيحه، أو قبول التقدير على الإنجاز العالي والمميز بحيث يتم تعزيزه واستمراره، والمساءلة تدل على مسؤولية الموظفين الذين يؤدون الأعمال عن مخرجات أعمالهم وسلوكياتهم فيه، ومسائلتهم عن أي قصور يحدث أثناء ذلك موضحين سبب القصور، وطرق معالجته وتصحيح المسار لتحقيق الهدف، كما تعرف بأنها قيام المسؤول بمساءلة الموظف الذي يقع تحت مسؤوليته الوظيفية عن أداء الواجبات والمهام المسندة إليه، وإعطائه التغذية العكسية من خلال التقييم الذي يشترك فيه الرئيس والمرؤوس لمستوى هذا الأداء، بهدف ضبط وتحسين أداء المنظمة والمحافظة على مستوى الأداء الجيد (سلامة، 2013، ص14-15).

وترجع تسمية المساءلة المالية إلى لفظ الحساب المحاسبية، ويعنى ذلك أن الموظف لا يؤدي دوره في تقديم الخدمات لنفسه فقط، بل يعتبر أنه هو المسئول عن نتائج أدائه أمام المسؤولين في المنظمة، وتبين من سرد التعاريف صعوبة وضع تعريف دقيق ومحدد للمساءلة المالية، نظراً لأنها تشمل العديد من العلاقات بين الموظفين الذين يؤدون أدوارهم وبين العلاقة مع الزملاء والمرؤوسين وإدارة المنظمة، إضافة لشمولها على العديد من الموارد المالية وغير المالية الواقعة ضمن مسؤولية الموظفين، وفي ظل تلك الصعوبات فمن الضروري أخذ الدقة عند وضع تعريف مناسب للمساءلة المالية (أبو حمدة، 2009، ص3).

وتبرز أهمية المساءلة المالية باعتبارها كمبدأ يحكم كل سلوك أدائي يقوم بوظائف محددة ضمن منظومة المؤسسة، ولهذا اعتبرت المساءلة المالية بكافة أبعادها وعناصرها جملة من العمليات والإجراءات والأساليب التي تساهم في التحقق من أن سير العمل يتم وفق المخطط له وضمن الأهداف والمعايير التي تساهم للوصول إلى أداء مميز يتسم بالكفاية والفاعلية وتجنب الهدر في الموارد (المدني، 2007، ص3).

ويرى الباحث أن المساءلة المالية هي مسألة المرؤوس عن نتائج أداء مهام وظيفته أمام رئيسه المباشر، وفي كافة المستويات الإدارية في البلدية وضمن ما هو مخطط من أهداف ومن خلال الأخذ بما هو سائد من علاقات في المستويات الإدارية.

أهمية نظم المساءلة المالية

المساءلة المالية تكتسب أهمية كبيرة لأنها تعتبر من أحد الأساليب والطرق المتطورة التي يتم من خلالها معالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات سواء المشكلات المالية والمشكلات غير المالية، ومن ضمن هذه المشكلات الفساد الإداري والمالي بكافة أشكاله، ومنها الوساطة والمحسوبية، وانتشار الرشوة، والسلوكيات الغير مرغوبة مثل التزوير والتحيز والمحاباة، إضافة إلى إساءة استعمال السلطة، والعديد من الظواهر والمشكلات التي تعتبر في مجملها فساداً، فهي تساهم في تراجع التطوير والتنمية والإصلاح المالي والإداري للمؤسسات، ولكي تستطيع

المساءلة المالية ممارسة دورها الفاعل في مواجهة ومحاربة هذه السلوكيات والظواهر، لا بد من النظر إلى دور البلديات والمؤسسات ومدى فعاليتها في محاربة هذه الظواهر والرقابة عليها، من خلال تصحيح مسارها وتحسين مستوى أدائها من خلال الرقابة على الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات، وإجراءات العمل (العضاية، 2010، 68).

ونبرز أهمية نظم المساءلة المالية والذي يتصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهي تتطلب تقديم كافة الملاحظات والتفاصيل المتعلقة بكيفية الأداء الوظيفي وكيفية تأدية الوظائف وما يصاحبها من معاملات مالية وغير مالية، وبالتالي التعرف على الخطأ والانحراف عن الخطط ووضع الخطوات والإجراءات التصحيحية لهذه التجاوزات من خلال تحمل المسؤولية عنها من قبل الموظفين القائمين بهذه السلوكيات والعمل على تصحيحها وتجاوزها وصولاً إلى تطوير وتحسين الأداء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011).

فالمساءلة المالية تبرز أهميتها أيضاً من خلال ظهور قدرة الجهات الرقابية في المؤسسات على محاسبة ومساءلة الموظفين الذين أسندت لهم السلطات والمسؤوليات في أداء مهام معينة وتقديم الخدمات لجمهور السكان في حالة الإخلال بمهام وأداء وظائفهم، أو من خلال القيام بمحاسبة المسؤول في المؤسسة عن أعمال الموظفين المرؤوسين الواقعين تحت مسؤوليته سواء كانت مسؤولية عامة يمكن من خلالها للسكان مسائلة الموظفين أو مسؤوليهم عن التقصير في تقديم الخدمات، كما لهم حرية الاطلاع على العمليات والإجراءات والبيانات والمعلومات، أو مسؤولية خاصة من خلال توفير كافة المعلومات لتحقيق الرقابة الفعالة على الأداء (الشبيل والمؤمني، 2013، ص342).

ويرى الباحث أن أهمية نظم المساءلة المالية تبرز من خلال معرفة كل موظف في البلديات لمسؤوليته عن أداء أعماله والتي من خلالها يساهم في تحقيق نتائج محددة، وعليه أن يقدم التفسيرات لإدارته حول أسباب التقصير في أداء المهام والاستفادة من ذلك لتصحيح المسار، وبالتالي العمل على تعزيز مواطن القوة لديه كمدخل لتقييم الأداء.

أهداف نظم المساءلة المالية

تهدف نظم المساءلة والمحاسبة، إلى تحقيق ما يلي (الغامدي، 2017، ص342):

1. تعزيز الرقابة المالية وغير المالية والعمل على رفع كفاءتها والعمل على توفر الدقة والوضوح في تحصيل الإيرادات وسبل النفقات.
 2. توفير الوقت والجهد وتوفير التكاليف وبالتالي العمل على تجنب الفوضى في أداء العمل.
 3. حظر الممارسات المالية وغير المالية والإدارية غير الصحيحة.
 4. تعزيز الدور الرقابي للبلديات.
 5. زيادة الثقة بالمؤسسة من قبل الموظفين والسكان والمستفيدين من خدمات المؤسسة.
- فغياب الشفافية والمساءلة المالية والقصور الذي يعتبر أهم أسباب وجود الفساد المالي والإداري وتفشيهِ، والعمل على محاربة الفساد بتوفير الشفافية والرقابة الهادفة، حيث أن العلاقة بين الشفافية والفساد المالي والإداري عكسية، فكلما زادت ممارسة الشفافية وكلما زادت المساءلة المالية قلت مظاهر الفساد المالي والإداري، والعكس صحيح، كما يضاف مجموعة من الأهداف للمساءلة المالية وتتمثل في النقاط التالية (سلامة، 2013، ص17):

1. العمل على تصحيح الأخطاء وتحديد إجراءات معالجتها للحد من انتشارها.
2. تحقيق مستوى الأداء العالي كميّاً وكيفياً.
3. سيادة الشفافية والتخلص من مظاهر الفساد المالي والإداري.
4. اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص الاستحقاق.
5. التركيز على أهمية جودة المدخلات والإجراءات للوصول إلى جودة المخرجات.

ويرى الباحث أن للمساءلة المالية عدة أهداف وأهمها الوصول إلى تحسين الأداء الكمي والنوعي، ومعالجة الأخطاء والتقصير، وتحقيق الانضباط الوظيفي، والاهتمام بجودة المدخلات، وتحسين العمليات ورقابتها بشكل مستمر يحقق الهدف منها.

أبعاد نظم المساءلة المالية

للمساءلة المالية أبعاد رئيسة وهي كما يأتي (أبو قاعود، 2011، ص24):

1. المساءلة عن طريق إتباع اللوائح والأنظمة من خلال تعزيز إتباع الموظف للوائح والأنظمة والقوانين التي تساهم في تنظيم سير العمل في المؤسسة.

2. المساءلة عن طريق الفعالية من خلال وضع سياسات وأنماط أداء عن طريق التخطيط والتنسيق، إضافة إلى وجود الموازنات التخطيطية والتي يتم العمل معلى ضوءها وصولاً إلى تحقيق الفعالية الكلية للمؤسسة بكافة أقسامها.

3. المساءلة عن طريق البرامج من خلال مساءلة الموظف في كافة المستويات الإدارية لأنها تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف المؤسسة، عن قدرته على تحقيق أهداف البرامج التي وضعتها المؤسسة.

وقد ازدادت الحاجة إلى المساءلة المالية في ظل التطور التقني في نظم المعلومات وطرق الاتصالات التي مهدت الدخول إلى عصر المعرفة الذي يعتمد على تدفق المعلومات باستمرار، إضافة للتطور الكبير في مصادر الحصول على المعلومات، لذا تبرز الحاجة للرقابة المالية للتأكد من دقة وشفافية المعلومات المالية وغير المالية لأنها العامل الهام في تحديد مستوى نجاح المؤسسات وقدرتها على تحقيق أهدافها، خاصة في المؤسسات الخدمية التي تحتاج إلى درجة عالية من الدقة والسرعة في سير الإجراءات بكفاءة وفعالية عالية، إضافة إلى تحقيق المساواة والموضوعية والعدالة وتحمل المسؤولية في أداء مهامها وإنجاز واجباتها (حدو وفلاق، 2015، ص15).

ويرى الباحث أن تطبيق نظام المساءلة المالية تنبع من ارتفاع رغبة الهيئات المحلية للاستجابة للتطورات التقنية والعلمية ومن خلال رقابة أداء الموظفين ومسائلتهم عن نتائجها وبالتالي العمل على تصحيح الانحرافات وإعادة سير الأداء في الاتجاه الايجابي وصولاً إلى تحقيق الهدف من الخدمات المقدمة.

مفهوم الجباية

النظام الجبائي المحلي هو مجموعة من الضرائب والرسوم المختلفة لفائدة الهيئات المحلية والبلديات بطريقة مباشرة، والجبائية هي أن يكون للهيئات المحلية نظام جباية مستقل ومفصول عن نظم الجباية في الدولة، وتخصص إيرادات الجباية في البلديات لتوزيعها على عدة برامج وأوجه للصرف (زيرمي وسنوسي، 2012، ص212).

كما تعتبر الجباية في الهيئات المحلية والبلديات أداة قوية تمكنها من تخصيص الموارد المالية التي يتم تحصيلها لسير مرافقها والقيام بأنشطتها، حيث أن الاعتماد على نوع واحد من المصادر الجبائية وبشكل مركزي يجعل تفادي أي خلل مالي ناتج عن نقص التحصيل المالي، ويمكن أن يكون سبب الخلل يعود إلى مشاكل متعلقة بالنظام الجبائي في البلديات، أو ما يخص إيرادات أملاك البلديات (رزام، 2017، ص24).

وخصص النظام الجبائي رسوم ومقابل خدمات تحصل كليا لصالح البلديات وتتميز هذه الحصيللة الجبائية بأن أوعيتها ضيقة، ومردوديتها متواضعة، لذا يصعب عادة تحصيلها مثل الرسم العقاري ورسم الإقامة ورسوم البناء وأثمان الكهرباء والمياه وكافة الخدمات التي تقدمها البلديات (قطاف، 2008، ص74).

ويعرف الباحث الجباية بأنه تحصيل مقابل الخدمات التي تقدمها البلديات للمواطنين كأثمان الكهرباء والمياه ومقابل النفايات والأعمال البلدية التي تقوم من خلالها البلدية بتقديم خدماتها للسكان، إضافة إلى رسوم البناء ورسوم تتعلق بخدمات متنوعة تقدمها البلديات للسكان.

خصائص الجباية المحلية

تتوفر عدة خصائص في الجباية الخاصة بالبلديات كي تحقق الهدف منها وهي ارتفاع حصيللة الجباية بمرور الزمن ليتناسب مع الزيادة الطبيعية للتكاليف الخاصة بالخدمات المقدمة من قبل البلديات، والحصيللة لا تتأثر بالتقلبات الدورية التي قد تطرأ على المجتمع، وتوزع الحصيللة بالتساوي على كافة أنواع الخدمات المقدمة في البلديات (زيرمي وسنوسي، 2012، ص212).

إضافة إلى توثق الجباية العلاقة بين السكان والبلديات من خلال التوصل الفعال بخصوص الجباية، حيث تتصف تكاليف الخدمات المقدمة في البلديات بأنها منخفضة أي أن إيراد الجباية أعلى من تكاليفها الإدارية، كما يسمح الاقتطاع الجبائي في البلديات الحصول على إيرادات مقابل الخدمات التي تقدمها للسكان (زيرمي وسنوسي، 2012، ص212).

ويرى الباحث أن أهم خصائص الجباية في البلديات هو أنها تقوم بتمويل حاجات السكان الجماعية حيث أن الإدارات اللامركزية للبلديات تجبي عدة أنواع من الإيرادات وهذا ما يزيد أهمية الجباية.

أنواع الجباية في البلديات الفلسطينية

تتكون إيرادات البلديات الفلسطينية من (نشرة الحكم المحلي، 2018):

المباني ورخص البناء: رسوم إنشاء رخص البناء وتحديد خصائص البناء من مساحة وأبعاد وأشكال وضمان توفر الشروط الصحية فيها.

ضريبة الأبنية والأراضي: تستوفي ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات من حيث التخمين والمراجعة والتحصيل والإعفاءات والغرامة.

رسم الدلالة: تستوفي البلدية من مشتري الأموال المنقولة المباعة في المزاد العلني ضمن منطقة البلدية رسماً بنسبة ثلاثة بالمائة من قيمة المبيع.

المياه: رسوم ومقابل أثمان تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب.

الكهرباء: رسوم ومقابل أثمان تزويد السكان بالكهرباء وبدلات الاشتراك.

الحرف والصناعات: رسوم تنظيم الحرف والصناعات وتعيين أماكن خاصة لكل صنف منها.

النظافة: رسوم جمع النفايات والفضلات من الشوارع والمنازل والمحلات العامة ونقلها وإتلافها.

رسوم وغرامات النقل على الطرق: يخصص للبلديات خمسون بالمائة من الرسوم والغرامات التي تستوفي بمقتضى قانون النقل على الطرق في نطاق حدود الهيئة وتتكون من رخص اقتناء المركبات ومن غرامات المخالفات وغيرها.

الصحة العامة: مثل رسوم المسلخ وفحص الحيوانات والدواجن المعدة للذبح ومراقبة ذبحها وتصريف بقاياها.

ويرى الباحث أن هناك عدة أنواع أخرى للرسوم التي تجبها البلديات ومنها رسوم تتعلق بخطوط المجاري والأسواق العامة والحرف وغيرها، إضافة إلى رسوم المتنزهات والمرافق الأخرى.

والجدول التالي يوضح إيرادات البلديات في شمال الضفة الغربية من الجباية:

المحافظة	2017	2018	2019
نابلس	108101418	130658491	204418000
طولكرم	8431691416	9646611325	9258655559
قلقيلية	35818601	15928472	19308405
سلفيت	18717324	23634694	35423982
جنين	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

ومن خلال المقارنات يتبين أن بلدية طولكرم ترتفع إيراداتها بين البلديات في محافظات شمال الضفة الغربية حيث سجلت أعلى مبالغ في الإيرادات، كما تبين أن في بلدية طولكرم كان

أعلى إيرادات جباية عام (2018) وقد بلغت (9646611325) شيقل، وبذلك من خلال تشديد تطبيق نظم المساءلة المالية في العديد من الدوائر التي تقدم خدماتها للمواطنين، كما عادت للانخفاض خلال العام (2019) وبلغت (9258655559) شيقل لانخفاض جهود موظفي البلدية في جباية أثمان الخدمات التي تقدمها البلدية وبسبب سوء الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الضفة الغربية.

أما في محافظة نابلس فقد ارتفعت مبالغ الجباية عبر السنوات (2017-2019) حيث بدأت عام (2017) وسجلت ما قيمته (108101418) شيقل، ووصلت بارتفاعاتها إلى (204418000) شيقل عام (2019) وذلك يدل على التشديد في اتباع المساءلة المالية لكافة أقسامها مما ساهم في زيادة الجباية وخفض نفقاتها.

وفي محافظة سلفيت فقد ارتفعت مبالغ الجباية عبر السنوات (2017-2019) حيث بدأت عام (2017) وسجلت ما قيمته (18717324) شيقل، ووصلت بارتفاعاتها إلى (35423982) شيقل عام (2019) وذلك يدل على التشديد في اتباع المساءلة المالية لكافة أقسامها مما ساهم في زيادة الجباية وخفض نفقاتها.

أما في محافظة قلقيلية فقد تذبذبت مبالغ الجباية بين الارتفاع والانخفاض فقد اختلفت مبالغ الجباية عبر السنوات (2017-2019) حيث بدأت عام (2017) وسجلت ما قيمته (35818601) شيقل وكانت أعلى قيمة لها، وانخفضت عام (2018) ووصلت إلى (15928472) شيقل، كما عادت للارتفاع ووصلت إلى (19308405) عام (2019) وذلك يدل على التشديد في اتباع المساءلة المالية لكافة أقسامها مما ساهم في زيادة الجباية وخفض نفقاتها.

آليات تعزيز المساءلة المالية في البلديات الفلسطينية

يوجد أبعاد متنوعة لتعزيز المساءلة المالية في البلديات الفلسطينية وهي:

أولاً: الالتزام بالمساءلة المالية والشفافية

إن المساءلة المالية والشفافية يعبران عن مفهومين يوجد بينهما ترابط لتعزز كل منهما الآخر، حيث أن غياب الشفافية يمنع تطبيق المساءلة المالية، فعدم توفر مساءلة مالية لا يجعل لشفافية أية قيمة، فوجود المساءلة المالية والشفافية يؤدي إلى وجود إدارة كفؤة وفعالة تساهم في أداء دورها الفعال في تقديم الخدمات للسكان بكفاءة، فتوفر الشفافية وشروط تطبيقها ومتطلبات وجودها يساهم في إيجاد أنظمة مساءلة مالية فعالة، تعمل على مواجهة المشكلات والقصور في الأداء المالي والإداري في المؤسسة، كما تزيد من قدرتها على العمل على مواجهة أي تحديات، إضافة إلى مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، كما إن وجود أنظمة مساءلة مالية بكافة عناصرها على درجة عالية من الكفاءة والفعالية يعزز وجود الشفافية (الشمري، 2009، ص70).

وإن الشفافية المتوفرة في القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات تحدد مشروعية المساءلة المالية، كما أن ارتباط كل من المساءلة المالية والشفافية يزيدان من كفاءة أداء مهام العمل، وتزيد من شعور السكان بأن تقديم الخدمات لديهم مراقب بشكل فعال (الحص، 2007، ص17).

ثانياً: السلطات الخاصة بالمساءلة المالية

إن استقلال السلطات الخاصة بالمساءلة المالية يعد أمراً هاماً لضمان فعالية الأداء للمؤسسة، ويوجد دور لأجهزة الرقابة المركزية لنظم المساءلة المالية (سلامة، 2013، ص28):

1. المساهمة في زيادة الدور الرقابي للأجهزة الرقابية قبل وبعد الصرف، ويحدث ذلك من خلال قيام الأجهزة الرقابية بإلزام المؤسسات بتقديم كافة الوثائق والأوراق الثبوتية الخاصة بعقود التوريدات والأعمال والخدمات، ومشروع العقد قبل أن يتم توقيعه من قبل المتعاقدين، لإبداء الرأي في العقود والتعهدات خلال مدة أقصاها شهر.

2. تحديد مهام الأجهزة الرقابية بشكل واضح ودقيق من خلال تحديد اختصاصات كل جهة من جهات الأجهزة الرقابية، لمنع التداخل في اختصاصات الأقسام والوظائف، وخاصة محاولة بعض الأقسام القيام ببعض الاختصاصات التي تتجاوز الحدود المنصوص عليها في نظام المؤسسة.
3. دعم استقلالية الأجهزة الرقابية وبما يحقق فاعلية الدور الرقابي لها وبشكل محايد، وخاصة إعداد مشروعات الميزانية الخاصة بهذه الأجهزة الرقابية، إضافة إلى إجراءات التعيين والترقية، لحمايتها من التبعية لأية جهة أخرى.
4. زيادة قيمة الحوافز الممنوحة لموظفي الأجهزة الرقابية، بما يتفق مع طبيعة عملهم، ومن خلال الارتقاء بمؤهلاتهم وخصائصهم من خلال الدورات التدريبية والمحاضرات والندوات بشكل مستمر ودائم ودروي.
5. ضرورة استخدام الأجهزة الرقابية الاتجاهات الحديثة في المجالات الرقابية، والعمل على تزويد متخذي القرارات في المؤسسة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة وفعالة، إضافة إلى الرقابة الشاملة على جميع نظم الأداء الوظيفي، والرقابة على العلاقات المترابطة بين النظم.
6. العمل على تغيير الصورة السلبية للأجهزة الرقابية لدى المسؤولين التي تتمثل في تصيد الأخطاء وتضخيمها لتصبح صورة إيجابية تتمثل في استعداد الأجهزة الرقابية لتقديم الإرشاد للإدارات المختلفة، مما يسهل حصولها على المعلومات المطلوبة بسهولة.
7. الأجهزة الرقابية تساهم في تصميم نظم الرقابة الداخلية ونظم الضبط الداخلي بفعالية، لتساهم في تقليل حدوث الانحرافات وتسهيل اكتشافها عند حدوثها.

ثالثاً: مواجهة أنماط الفساد الإداري

الفساد الإداري يعبر عن أوجه استغلال السلطة الوظيفية كي تحقق مكاسب خاصة باستخدام طرق غير مشروعة، أي أنه ظاهرة معقدة ويوجد لها أسبابها متنوعة ومتفرعة،

وللفساد الإداري قدرة كبيرة في تطوير أساليب التحايل حول الأنظمة التي تساهم في مقاومته، ومن صور الفساد الإداري والمالي (حدو وفلاق، 2015، ص 17-19):

1. الرشوة: وهي حصول الموظف على المال بمقابل تقديم خدمات للسكان تتعلق بممارسة وظيفته، وهي شكل صريح من أشكال جرائم الفساد الإداري والمالي.
2. السرقة والاختلاس: الحصول على المال أو الأدوات والمعدات المخصصة لتقديم المنفعة العامة بغير وجه حق.
3. هدر المال العام: التبذير في استخدام المال العام كسوء استخدام الأجهزة والسيارات، أو من خلال عدم الترشيح في الشراء، أو بيع الممتلكات العامة بأقل من سعر السوق بكثير.
4. تقاضي العمولات: المال الذي يحصل عليه الموظف مقابل خدماته للآخرين على شكل مبلغ مقطوع يتم الاتفاق عليه بشكل مسبق، أو تحديد نسبة مئوية مسبقاً من قيمة عقد.
5. قبول الهدايا والإكراميات: الهدايا لها عدة أنواع وتتمركز حسب أهمية الخدمة أو مركز الموظف فمنها الأقلام والساعات، ومنها السيارات والمساكن والرحلات الترفيهية، ولا تقتصر الهدايا على الموظف نفسه، بل تشمل أفراد أسرته وبعض أقاربه في كثير من الأحيان.
6. التلاعب بمحتويات الملفات حيث يحصل الموظف على مبالغ مالية أو هدايا عينية مقابل تزوير وتعديل معلومات أو تصوير أوراق أو نزع بعض الوثائق الرسمية.
7. التلاعب بالأختام الرسمية: التصديق على أوراق غير قانونية وغير صحيحة تكون مخالفة للنظام مقابل الحصول على بعض المنافع المقدمة للموظفين القائمين بذلك.

رابعاً: تعزيز المساءلة المالية

عند استخدام المساءلة المالية كآلية من آليات تقييم الأداء المالي والإداري، فلا يكون التركيز فقط على مستوى الأداء المحقق، بل يشمل فعالية وكفاءة نظام المساءلة المالية المتبع

كجزء من عمليات تقييم الأداء المالي والإداري، فالموظف الذي يمارس مهام وظيفته بنجاح ودون مخالفات أو أخطاء يكون (بشر، 2007، ص23):

1. قادراً وراعياً في إتباع الإجراءات والسياسات والقرارات المتخذة، إضافة إلى الوفاء بالالتزامات التي تعتبر جزء من مهام أداء عمله.

2. قادراً على تزويد الإدارة بالمعلومات عن أداء المهام والأنشطة إضافة إلى تجارب النجاح والفشل في أداء عمله.

3. راعياً في قبول النقد، النصيحة، وقيامه بترك وظيفته عند التأكد من عدم قدرته على أداء مهام عمله بنجاح.

ولكي يتحقق ذلك كله يجب أن يحصل الموظف على (الطراونة وآخرون، 2010، ص23):

1. السلطات الكافية اللازمة لقيامه بأداء مهام عمله والتي تشمل النظم الإدارية والاجتماعية التي تلائم أداء مهام العمل بنجاح.

2. الموارد المادية وغير المادية اللازمة لأداء المهام بكفاءة وفعالية.

3. الشعور الإيجابي والتحلي بالقيم العليا من خلال أداء مهام عمله بنجاح.

4. نظام فعال وكفؤ للمعلومات المالية والإدارية يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة بسرعة وبالوقت المناسب ودون تأخير.

5. تطبيق المساءلة المالية السليمة من خلال توفر القيم والاتجاهات الايجابية والعمليات التي تسمح للمسؤولين بالرقابة والقيام بواجباتهم بكفاءة وفعالية.

وأن المساءلة المالية تكون فاعلة وكفؤة عندما يتبعها نوع من المحاسبة المالية تجاه كافة أنواع التقصير والأخطاء المتعمدة من قبل الموظفين، والمساءلة المالية وما يتبعها من محاسبة

تكون في إطار من الأهداف الواضحة الفعالة والتي يفهمها الرئيس والمرؤوس، والتي تقع ضمن صلاحياتهم (سلامة، 2013، ص25).

ويرى الباحث أن المساءلة المالية تكون مستمرة وختامية، لأنها لا تنتظر مرحلة بعد إنجاز الفرد لمهامه، كي تمنع حدوث أي إهدار للمال والجهد، فالمساءلة المالية ترافق مراحل الأداء وتعمل على تدعيم وتعزيز الأداء المميز، بالإضافة للسيطرة على الأخطاء قبل ظهورها وانتشارها والقيام بالتصحيح اللازم، فالمساءلة المالية الفاعلة ليست الخطوة الأخيرة فهي ملازمة للعمل الإداري في كل مراحل انجازه، ويكون هدفها التحقق من سير الأداء وفق الخطة المرسومة.

نظم المساءلة والمحاسبة المالية في البلديات الفلسطينية:

إن من أهم واجبات الموظفين في البلديات الفلسطينية أن يقوموا بتقديم التقارير الدورية المتنوعة عن نتائج أعمالهم الموكلة لهم وكيفية ضبط الإيرادات والمصاريف التي تحتاجها هذه الوظائف، وتفسيرهم لأهمية قراراتهم، ومدى النجاح في القيام بها، حتى يتم التأكد من أن عملهم يتفق مع أحكام القانون الذي ينظم عمل البلديات، وأصول العمل السليم وقواعده، ويرتبط بمفهوم المساءلة مفهوم المحاسبة المالية، من خلال خضوع موظفي البلديات للمساءلة المالية وفقاً للجوانب القانونية والإدارية والأخلاقية الناتجة عن قراراتهم وأعمالهم أمام مدراءهم (هيئة مكافحة الفساد، 2015، ص11).

وتتبع أهمية وجود نظم المساءلة المالية في البلديات من خلال (نشرة ائتلاف أمان، 2015، ص3):

1. وجود مستندات واضحة يتم نشرها وتتناول رسالة عمل البلديات الفلسطينية وفلسفتها، وأهدافها، واستراتيجيتها وخططها، إضافة إلى موازنتها التي تحتوي على الإيرادات والمصروفات.

2. مستوى تدفق المعلومات، لأن المساءلة والمحاسبة المالية تعتمد على البيانات المتوفرة، فلا بد من وجود أسس للشفافية من خلال ربطها بالمساءلة والمحاسبة المالية.

3. توفر الهيكل الإداري الذي يتصف بخضوع كافة موظفي البلديات للرقابة من قبل المستويات العليا فيها، وتوفر أنظمة فعالة لتحديد آليات وأشكال العلاقة بين الوظائف المختلفة.

وهناك عدة أدوات للمساءلة المالية ومنها: توفر آليات الرقابة والاشراف والمتابعة من قبل الإدارات العليا للإدارات الدنيا ومن ضمنها التقارير الدورية المختلفة، والتفتيش الميداني والاجتماعات الدورية، والعمل على رفع التقارير الدورية لوزارة الحكم المحلي، وبالنسبة للمستفيدين يتم استخدام استمارة تقييم لوظائف البلديات، أو عقد اجتماعات دورية، أو صندوق اقتراحات وشكاوى، وهناك متطلبات للمساءلة المالية ومنها وضوح رسالة البلدية والاتفاق عليها بين جميع موظفيها ووجود استراتيجية للبلديات متفق عليها، إضافة إلى وجود آليات للإفصاح ونشر المعلومات المالية، ويتم متابعة ذلك من خلال توفر الرقابة الخارجية والداخلية (نشرة ائتلاف أمان، 2010، ص6).

ويرى الباحث أنه يتم فحص حسابات البلديات ومراجعة جميع معاملاتها المالية والإدارية والقانونية وجرد موجوداتها من قبل فاحصين مختصين تكلفهم الوزارة أو ديوان الرقابة المالية والإدارية.

العقوبات التي تطبق في البلديات الفلسطينية

إن العقوبات في البلديات نابعة من قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة (2009) بشأن نظام موظفي الهيئات المحلية في المواد القانونية رقم (31) وحتى (40) والتي تتضمن عدة محاور ومنها (نشرة مجلس الوزراء، 2010، ص1):

عزل الموظف: حيث لا يعزل ولا يجازى الموظف الدائم إلا في حال: إذا تم تقديم شكوى ضد الموظف بخصوص عدم كفاءته أو لباقته أو إخلاله بواجباته الوظيفية أو قيامه بعمل محظور، حيث تعين البلدية لجنة مكونة من عضوية المدير التنفيذي أو ما يوازيه في الدرجة، إضافة

لعضوين من البلدية للتحقيق في الشكوى وبحق للجنة طلب أية إيضاحات خطية من الموظف وأخذ إفادات من الشهود، ثم تقوم بإعداد تقريراً مع إضبارة التحقيق إلى الرئيس مع توصيتها، وبعد ذلك يقوم الرئيس بجمع المجلس للنظر في التقرير المقدم من اللجنة بخصوص الشكوى ضد الموظف.

التحقيق: تقوم البلدية بدعوة الموظف المتهم للمثول أمام اللجنة لسماع إفادته ودفاعه والاستماع لشهود الإثبات وشهود الدفاع، ثم يتخذ قراره ببراءة الموظف أو بإدانته وإيقاع إحدى العقوبات المسلكية الآتية (نشرة مجلس الوزراء، 2010، ص1):

أ) إنذار الموظف. ب) القيام بإيقاف الزيادة السنوية على راتبه. ج) حسم عشرة بالمائة من راتب الموظف الشهري غير الصافي لمدة بين الشهر والسنة. د) حرمان الموظف من الترفيع لمدة سنة. هـ) تنزيل الموظف درجة واحدة أو تنزيل مرتبه. و) فصل الموظف. ز) يجوز للبلدية توجيه لفت نظر أو تنبيه للموظف مباشرة.

التحويل للقضاء: إذا كانت التهم المنسوبة إلى الموظف في البلدية تستوجب الإحالة إلى القضاء تتم إحالته مع بيان التهم الموجهة إليه، وعند إحالة الموظف إلى القضاء، لا يتم النظر في قضية الموظف من قبل البلدية قبل أن يصدر القضاء حكمه النهائي في الموضوع.

كف يد الموظف عن وظيفته: يحق للمجلس البلدي كف يد الموظف عن وظيفته بسبب التعقبات الجارية بحقه بسبب عدم قيامه بالجهد المناسب للقيام بالعمل، ويعتبر الموظف المحول للقضاء مكفوف اليد حكماً عند صدور مذكرة توقيف بحقه تسري من تاريخ المذكرة، كما يدفع للموظف الموقوف عن عمله راتبه كاملاً فترة وقفه.

الإجراءات التأديبية: يصدر المجلس البلدي الإجراءات التأديبية ويتم إعلام الوزير بذلك، ويجوز للموظف تقديم طلب تظلم إلى الوزير.

انتهاء خدمة الموظف: والمحكوم عليه بحكم نهائي من محكمة فلسطينية مختصة بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

ويرى الباحث أن لكل بلدية تعليمات فرعية تتعلق بالعقوبات التي تطبق على الموظفين الخارجين عن قوانين وتعليمات البلديات وتعتبر عقوبات تأديبية ومالية كغرامات وغيرها.

ثانياً: الدراسات السابقة

يوجد عدة دراسات سابقة عربية وأجنبية تناولت هذا الموضوع وهي:

1: الدراسات العربية

1. دراسة (حدو، وفلاق، 2015) بعنوان " دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري "تجارب دولية"

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، من خلال منهج وصفي تحليلي وتم استعراض مفهوم الشفافية والمساءلة وأهميتهما، مروراً بمفهوم الفساد الإداري وبعض صوره، مع ذكر بعض التجارب الدولية الرائدة في مكافحة الفساد الإداري. وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة وتم توزيع (100) استبانة على موظفي المؤسسات العامة في الجزائر. وتم إجراء التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي: يتم تحديث الأنظمة والتشريعات المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمساءلة، وتنشيط إجراءات العمل وإعلانها ونشرها عبر وسائل الأعمال المختلفة.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة العمل على تعزيز مفهوم الشفافية لما لها من دور إيجابي في توفير البيئة الملائمة لتحسين مستوى المساءلة الإدارية والحد من الفساد الإداري.

2. دراسة (سلامة، 2013) بعنوان " دور المساءلة في تحسين أداء المعلمين بمدارس وكالة الغوث بغزة من وجهة نظر المديرين وسبل تطويره "

هدفت الدراسة التعرف إلى دور المساءلة في تحسين أداء المعلمين بمدارس وكالة الغوث بغزة من وجهة نظر المديرين، وكذلك التعرف إلى سبل تطوير دور المساءلة من وجهة نظر مديري المناطق التعليمية في محافظات غزة في ضوء نتائج الدراسة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقام الباحث بتصميم أداتين الأولى استبانة موجهة لعينة الدراسة، والأداة الثانية مقابلة شخصية وموجهة لمديري المناطق التعليمية في محافظات غزة، وتكونت الاستبانة من (64) فقرة موزعة على (4) مجالات هي (التخطيط، إدارة الصف، تقويم الطلاب، والانضباط الوظيفي)، وتكون مجتمع الدراسة من (245) مديراً ومديرة، وتكونت عينة الدراسة من (205) مديراً ومديرة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة تقدير مديري مدارس وكالة الغوث بغزة لدور المساءلة في تحسين أداء المعلمين من وجهة نظرهم جاءت بدرجة كبيرة، وحاز مجال المساءلة لتحسين التقويم المرتبة الأولى بدرجة تقدير كبيرة وبوزن نسبي (1.83%) وحصل مجال المساءلة لتحسين التخطيط الدراسي بالمرتبة الثانية بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (4.82%) أما مجال المساءلة لتحسين الانضباط الوظيفي كان في المرتبة الثالثة بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (2.82%) بينما بلغ مجال المساءلة لتحسين الإدارة الصفية على المرتبة الرابعة والأخيرة وبدرجة كبيرة.

في ضوء نتائج الدراسة أوصت الدراسة بمجموعة توصيات إجرائية وقابلة للتنفيذ وتتلخص في التالي: عقد دورات تدريبية للمديرين الذين بحاجة لرفع كفاياتهم في تنفيذ المساءلة والمساءلة الذكية. أن تقوم رئاسة وكالة الغوث بتفويض المزيد من الصلاحيات لمديري المدارس في إعطاء المكافآت المادية للمعلمين وفق نظام واضح.

3. دراسة (حرب، 2011) بعنوان " واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها لدى الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، وتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين بين نظام المعلومات، والاتصال الإداري، والمساءلة الإدارية، والمشاركة، وإجراءات العمل على تطبيق الشفافية الإدارية في تلك الجامعات، ومحاولة الخروج بتوصيات تعمل على زيادة الالتزام بالشفافية الإدارية بما يحقق تجويد مخرجات العمل وحل

مشكلاته. واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، حيث طبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة البالغ (410) موظفاً من الإداريين والأكاديميين الذين يشغلون مناصب إدارية في الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر، وجامعة الأقصى. وقد بلغ حجم العينة (205) موظفاً في الجامعات المبحوثة، واستخدمت الاستبانة لقياس متغيرات الدراسة، كما تم الاستعانة ببرنامج SPSS للتحليل الإحصائي.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي: أظهرت الدراسة وجود التزام بممارسة الشفافية الإدارية بدرجة مقبولة لدى الإداريين والأكاديميين ممن يشغلون مناصب إدارية في الجامعات الفلسطينية، وأظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات الدراسة (نظام المعلومات، والاتصال الإداري، والمساءلة الإدارية، والمشاركة، وإجراءات العمل) وواقع الشفافية الإدارية في الجامعات الفلسطينية.

ما أهم توصيات الدراسة فكانت: تبني ونشر مبدأ الشفافية الإدارية بكل متغيراتها لتصبح نهجاً مؤسسياً يسهم في بناء منظومة قيمية تدعو إلى النزاهة من خلال الانفتاح على المستويين الداخلي والخارجي للجامعات.

4. دراسة (العضاية، 2010) بعنوان "أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية"

هدفت هذه الدراسة على نحوٍ أساسي إلى معرفة أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، وإلى تحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة لجمع البيانات وتوزيعها على عينة مكونة من (661) موظفاً تشكل ما نسبته (40%) من مجموع العاملين في مراكز (6) وزارات تم اختيارها بطريقة قصدية، وبلغ مجموع العاملين في مراكز هذه الوزارات (1653) موظفاً، واستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) 10-V لتحليل البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: إن تصورات أفراد عينة الدراسة لكل من درجة تطبيق الشفافية ومستوى المساءلة الإدارية في الوزارات المبحوثة كانت متوسطة لكل منها، وأنه يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة تطبيق الشفافية بمجالاتها المختلفة مجتمعة ومنفردة على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات المبحوثة، كما أن شفافية القرارات هي أكثر مجالات الشفافية تأثيراً في مستوى المساءلة الإدارية، في حين أن شفافية التشريعات أقل تلك المجالات تأثيراً.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة العمل على تعزيز مفهوم الشفافية في الوزارات المبحوثة، لما لها من دور إيجابي في تهيئة البيئة الملائمة لتحسين مستوى المساءلة الإدارية وزيادة فعاليتها اعتماداً على الشفافية في مختلف مجالات العمل.

5. دراسة (السبيعي، 2010) بعنوان " دور الشفافية والمساءلة الحكومية في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى التزام القطاعات الحكومية بمدينة الرياض بتطبيق الشفافية واستنباط مستوى أنماط الفساد الإداري الشائعة في القطاعات الحكومية ومعرفة أهم المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية. واستخدم الباحث أداة الاستبانة لجمع المعلومات حيث تكونت عينة الدراسة من (503) فرداً، وتم استرجاع (355) استبانته.

وكانت أهم نتائج الدراسة: إن مستوى التزام القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية بتطبيق الشفافية منخفض، وإن مستوى حرص القطاعات الحكومية على تحديث أنظمتها وتشريعاتها لإزالة الغموض والضبابية عنها وإعلانها يعتبر متوسط، وإن مستوى " التزام القطاعات الحكومية بالنشر والإفصاح عن تفاصيل بنود موازنتها بكل دقة ووضوح في توقيت محدد وآلية منتظمة" مستوى منخفض.

أما أهم توصيات الدراسة فكانت: ضرورة العمل على رفع مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية والقضائية بمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالكوادر البشرية المتخصصة وبالموارد

المادية والتقنيات الحديثة، وتحديث الأنظمة والتشريعات المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمساءلة وتبسيط إجراءات العمل واختصارها وإعلانها ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة.

2: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Huque, 2011) بعنوان: " Accountability and Governance: Strengthening extra-bureaucratic mechanisms"

هدفت الدراسة إلى التعرف على ترتيبات المساءلة في بنغلادش والوقوف على نقاط القوة والضعف وإمكانات التحسين. ويشير تعريف المساءلة في تلك الدراسة إلى وجوب استجواب السلطة الأعلى (قانونية أو تنظيمية) عن الأعمال في المجتمع بشكل عام أو ضمن الوظيفة التنظيمية بوجه خاص. وتستدعي اللوائح المسؤولين في القطاع العام وأرباب العمل الخاص، ومزودي الخدمات للمساءلة عن أعمالهم وسياساتهم واستخدامهم الأموال العامة. واعتمدت الدراسة على مراجعة وتحليل الوثائق المنشورة والمعلومات والبيانات المحصلة من الزيارات الميدانية لمؤسسات بنغلادش.

وخلصت الدراسة إلى أن: النظام الإداري يحتكم إلى قواعد وإجراءات معقدة ودعم مؤسساتي ضعيف، وإن آليات المساءلة الداخلية في المنظمات الإدارية غير فعالة، ويعود السبب في ذلك إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهم توصيات الدراسة: ينبغي العمل بجدية نحو تعزيز آليات المساءلة الخارجية لضمان الحكم الصالح في بنغلادش، كما ينبغي العمل على دعم المزيد من الآليات والوسائل البيروقراطية لتسهيل المساءلة.

2. دراسة (Norman. Et at, 2010) بعنوان: " The Impact of Positivity and

Transparency on Trust in Leaders and their Perceived Effectiveness

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تبني الشفافية على مستوى ثقة المرؤوسين في الرئيس وإدراكهم لفعاليتهم. وتمثلت عينة الدراسة في 304 مشارك تم اختيارهم بشكل عشوائي

في ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية لاختبار فرضيات الدراسة التالية: توجد علاقة ايجابية بين تبني الرئيس للقدرات النفسية و ثقة المرؤوسين فيه. توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين شفافية اتصال الرئيس وثقة التابعين فيه. توجد علاقة ايجابية بين شفافية اتصال الرئيس وتقييم التابعين لفعاليته.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: أن مستوى شفافية الرئيس ومستوى قدراته النفسية الايجابية تؤثر في درجة ثقة المرؤوسين وإدراكهم لفعاليته، وإن العاملين أكثر ثقة بالمدير الذي يثق بقراراتهم ويقدم لهم المعلومات اللازمة لصنع القرارات، فالتحدي الأكبر ألا يكون التركيز على التنظيمات المنافسة، وإنما على العاملين في المقام الأول، فقد يشكل العاملون التهديد الأكبر أمام نجاح المنظمة.

وأوصت الدراسة بضرورة إتباع أساليب أكثر شفافية في التعامل مع المرؤوسين بهدف زيادة الثقة بالرؤساء خاصة في أوقات تراجع أداء المنظمة.

3. دراسة (Chi Chiu-Li,2009) بعنوان: " Do Transparency and Disclosure Predict Firm Performance? Taiwan Market

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاختلاف في مستوى جودة الشفافية والإفصاح على أداء المؤسسات في تايوان. وتناولت الدراسة ثلاثة متغيرات وهي حجم المؤسسة وعمر المؤسسة والنفوذ المالي لها. واستخدمت الدراسة أكثر النماذج استخداماً في قياس أداء شركات الأموال قيد التجربة وهو نموذج (Q s'Tobin) وتم تعريف نموذج Q s'Tobin بالقيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية للأصول لعام 2005) وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي: أن الشركات ذات التصنيف المرتفع في ممارسة الشفافية والإفصاح عن المعلومات كان أدائها أفضل، وهناك ارتباط عكسي بين جودة ممارسات الإفصاح وحجم وعمر المؤسسة، كما أن هناك ارتباط ايجابي بين الأداء الكلي للشركات مع جودة ممارسات الإفصاح عن المعلومات

أما توصيات الدراسة فركزت على: تمكين جميع المساهمين من الإطلاع على المعلومات والبيانات في حينها وبمصادقية عالية بهدف تحسين عمليات اتخاذ القرارات الحساسة في الشركة، وضرورة استخدام التغذية الراجعة المرتدة لقياس أداء الشركات والوقوف على الايجابيات وتعزيزها، واكتشاف نقاط الضعف والتغلب عليها.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول محاور ومجالات الدراسة التي تركزت بمجالات (الالتزام بالشفافية والمساءلة، والجهات الرقابية المسؤولة عن المساءلة، وأنماط الفساد وطرق مواجهتها وتعزيز المساءلة المالية) كدراسة (حدو، وفلاق، 2015) ودراسة (سلامة، 2013) ودراسة (العضايلة، 2010)، كما تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وأداة الاستبانة كما ورد في الدراسات السابق ذكرها، بالإضافة إلى دراسة (Norman. Et at, 2010) ودراسة (Chi Chiu, 2009).

وقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة نواحي ومنها المجتمع الذي تجرى عليه الدراسة ففي حين تناولت الدراسة الحالية بلدية طولكرم، بينما تناولت الدراسات السابقة مجتمع المدارس والجامعات كدراسة (سلامة، 2013) ودراسة (حرب، 2011) ومنا أجرى على مجتمع المؤسسات الحكومية كدراسة (حدو، وفلاق، 2015) ودراسة (العضايلة، 2010) ودراسة (السبيعي، 2010). كما اختلفت الدراسة عن الدراسات السابقة في مكان إجراء الدراسة حيث أجريت الدراسة الحالية في فلسطين بينما الدراسات السابقة في معظمها أجريت في أماكن مختلفة.

وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها وعلى حد علم الباحث تعتبر من الدراسات الأولى والقليلة والتي تخصصت بعرض آليات نظم المساءلة المالية في بلدية طولكرم، وستكون مرجعاً للباحثين والمختصين وأصحاب القرار.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

مقدمة

يتناول هذا الفصل الوسائل والإجراءات المتبعة لتحديد منهجية الدراسة وطريقتها وإجراءاتها، ومن خلال تحديد مجتمع وعينة وأداة الدراسة، ومن ثم حساب أوزان أداة الدراسة وكيفية بنائها وخطواتها، وصولاً إلى تحديد صدق الأداة، وثباتها، وقياسه، ثم شرح إجراءات الدراسة وتحديد متغيراتها، والعلاقات التي تربط بينها، ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها، ثم عرض أنواع الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وقد تكونت الدراسة من عدة أقسام وهي:

القسم النظري: تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومن خلال عرض معلومات الدراسة، وأسسها العلمية ونظرياتها، وعرض أدبيات الدراسة وتحليلها، وربطها بهذه الدراسة من خلال بيان أوجه التشابه والاختلاف ومدى الاستفادة من معلوماتها المتوفرة، من خلال الرجوع إلى العديد من الكتب، والدراسات والأبحاث والمجلات العلمية المحكمة.

القسم التطبيقي: تم الحصول على المعلومات الخاصة بالدراسة الميدانية للتعرف إلى اثر نظم المساواة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية، من خلال أداة الاستبانة الموزعة على موظفي البلديات وجمع المعلومات منهم للوصول إلى تحليل بيانات الدراسة ومعلوماتها ومن ثم الوصول إلى النتائج وتفسيرها.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، من أجل تحقيق الهدف المتعلقة بطبيعة الدراسة، ونوع والمعلومات التي يجب الحصول عليها، لتحديد أثر نظم المساواة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية - دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية -، فالمنهج الوصفي هو المنهج الفعال الذي يعتمد على دراسة متغيرات الدراسة ووصفها بشكل دقيق، والتعبير عن

العلاقة التي تربط بينها وبين خصائصها بدقة، كما أن هذا المنهج يعتمد على الوصف الكمي من خلال عرض الأرقام التي تعبر عن المتغيرات، والأرقام والمقاييس الكمية التي تحدد درجات ارتباط تلك المتغيرات ببعضها البعض، وبالتالي فالمنهج الوصفي هو المنهج المناسب لتحقيق أهداف الدراسة بدقة وموضوعية.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في بلديات شمال الضفة الغربية الفلسطينية حيث بلغ عددهم (4020) موظف وموظفة من الإداريين، وفق إحصائية وزارة الحكم المحلي الفلسطينية للعام (2020)، وهم مقسمون وفق المحافظات الشمالية كالآتي: طولكرم 550 موظف، نابلس 2400 موظف، جنين 700 موظف، قلقيلية 300 موظف، سلفيت 70 موظف.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من عدد محدد من الموظفين الإداريين العاملين في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية، وتم توزيع الاستبانة على (350) موظف وموظفة، حيث تم استرجاع (321) استبانة منها، ولم تسترجع (21) استبانة، وتم استبعاد (8) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وفيما يلي وصف لخصائص العينة حسب متغيراتها الديموغرافية الأساسية:

أولاً: المؤهل العلمي

جدول (1) خصائص العينة حسب المؤهل العلمي

الفئة	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التجميعية
دبلوم فأقل	111	36.5%	36.5%
بكالوريوس	157	51.6%	88.2%
ماجستير فأعلى	36	11.8%	100.0%
المجموع	304	100.0%	

يتبين من الجدول رقم (1) أن ما نسبته (36.5%) من أفراد عينة الدراسة هم ممن حصل على درجة الدبلوم أو أقل، ويشكل حملة درجة البكالوريوس ما نسبته (51.6%) من عينة الدراسة في حين يشكل حملة الماجستير فأعلى ما نسبته (11.8%) من عينة الدراسة.

ثانياً: الوظيفة

جدول (2) خصائص العينة حسب الوظيفة

الفئة	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التجميعية
مدير قسم	70	23.0%	23.0%
موظف	234	77.0%	100.0%
المجموع	304	100.0%	

يتبين من الجدول رقم (2) أن ما نسبته (23%) من أفراد عينة الدراسة هم ممن يعملون بوظيفة مدير قسم، في حين يشكل الموظفون ما نسبته (77%) من عينة الدراسة.

ثالثاً: عدد سنوات الخبرة

جدول (3) خصائص العينة حسب عدد سنوات الخبرة

الفئة	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التجميعية
أقل من 3 سنوات	66	21.7%	21.7%
(3-5) سنوات	60	19.7%	41.4%
أكثر من 5 سنوات	178	58.6%	100.0%
المجموع	304	100.0%	

يتبين من النتائج المعروضة في جدول رقم (3) أن (21.7%) من أفراد عينة الدراسة هم ممن تقل عدد سنوات خبرتهم عن (3) سنوات، وأن (19.7%) من أفراد عينة الدراسة ممن تتراوح خبرتهم بين أكثر (3 إلى 5) سنوات، في حين بلغت نسبة أفراد العينة الذين لديهم خبرة تزيد عن (5) سنوات ما نسبته (58.6%).

رابعاً: عدد الدورات التدريبية

جدول (4) خصائص العينة حسب عدد الدورات التدريبية

الفئة	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التجميعية
أقل من 3 دورات	151	49.7%	49.7%
(3-5) دورات	82	27.0%	76.6%
أكثر من 5 دورات	71	23.4%	100.0%
المجموع	304	100.0%	

يتبين من النتائج المعروضة في جدول رقم (4) أن (49.7%) من أفراد عينة الدراسة هم ممن تلقوا (3) دورات تدريبية فأقل، وأن (27.0%) من أفراد عينة الدراسة ممن تلقوا دورات تدريبية تتراوح ما بين أكثر (3 إلى 5) دورات، في حين بلغت نسبة أفراد العينة الذين دورات تدريبية تزيد عن (5) دورات ما نسبته (23.4%).

أداة الدراسة

لتحديد أداة الدراسة المناسبة قام الباحث بمراجعة عدد من الدراسات السابقة، ونوع الأدوات المستخدمة فيها، كالأداة المستخدمة في دراسة (أبو حمور، وقطيشات، 2018)، والأداة المستخدمة في دراسة (Alcantara, Leone & Spicer, 2012)، والأداة المستخدمة في دراسة (البحيصي، 2013)، فقد عمل الباحث على تطوير استبانة خاصة لدراسة متغيرات اثر نظم المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية، وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من قسمين:

القسم الأول: احتوى على بيانات ديموغرافية عن عينة الدراسة وهم موظفي بلديات شمال الضفة الغربية الفلسطينية، والتي تمثلت بمتغيرات المؤهل العلمي، والوظيفة، وعدد سنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية في مجال المساءلة والمالية، أما القسم الثاني فقد تكون من الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، موزعة على خمس مجالات رئيسية هي:

أولاً: مجالات المتغير المستقل

المجال الأول: الالتزام بالمساءلة والشفافية.

المجال الثاني: التزام الهيئات الرقابية بالمساءلة المالية.

المجال الثالث: محاربة الفساد الإداري.

المجال الرابع: طرق تعزيز المساءلة المالية.

ثانياً: مجال المتغير التابع

المجال الخامس: حصيلة الجباية.

صدق الأداة

من أجل الوصول إلى صدق الأداة قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من المختصين في مجال المحاسبة وإدارة الأعمال والمنازعات الضريبية، والمبينة أسمائهم في الملحق رقم (2)، لإبداء رأيهم في فقرات الاستبانة ومجالاتها، ومقدار كفاية الفقرات لتغطية كل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، واقتراح التعديلات الضرورية والتي تشمل تعديل صياغة الفقرات، أو إضافة أجزاء وفقرات أخرى، وقد قام الباحث بإجراء التعديلات التي أقرها المحكمين، وبالتالي خرجت الاستبانة في صورتها النهائية التي تم اعتمادها وتوزيعها على عينة الدراسة.

ثبات الأداة

للوصول إلى قيمة ثبات أداة الدراسة فقد تم حساب معامل كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أداة القياس، ليتم فحص قدرة الاستبانة لقياس ما وضعت لأجله، والتأكد من صدقها من خلال حساب معامل الثبات وبالاعتماد على طريقة حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة ومتغيراتها ومجالها، حيث بلغت قيمة كرونباخ ألفا (94.4%) وتشير هذه القيمة إلى أن الأداة

تتمتع بدرجة ثبات مناسبة، وتفي بأغراض هذه الدراسة، والجدول التالي يبين معامل الثبات لكل مجال من مجالات الدراسة:

جدول (5) يبين معامل الثبات لكل مجال من مجالات الدراسة

المتغير	الاختصار	عدد الفقرات	قيمة الفا
الالتزام بالمساءلة والشفافية	b	9	0.859
التزام الجهات الرقابية بالمساءلة	c	8	0.810
مكافحة الفساد الإداري والمالي	d	8	0.851
طرق تعزيز المساءلة والمحاسبة	e	7	0.850
حصيلة الجباية	f	6	0.823
الاستبانة بشكل عام		38	0.944

إجراءات الدراسة

تم إجراء الدراسة وفق المراحل الآتية:

1. مرحلة جمع البيانات الثانوية: قام الباحث بجمع البيانات الثانوية الخاصة بمعلومات الدراسة النظرية من خلال الاعتماد على مصادر متعددة ومنها الكتب والرسائل الجامعية والأبحاث السابقة، والمجلات العلمية المحكمة وغيرها، لبناء الإطار النظري الخاص بهذه الدراسة، ومن خلال الاطلاع على أدواتها للاستفادة منها واستخدامها خلال الدراسة الحالية.
2. مرحلة جمع البيانات الأولية: تم الحصول على البيانات الأولية من خلال الاعتماد على أداة الاستبانة ومن خلال تصميمها، والتأكد من صدقها وثباتها، ومن ثم القيام بتوزيعها على عينة الدراسة، للوصول إلى المعلومات الكافية لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها وتفسير نتائجها.
3. بعد الانتهاء من توزيع وتعبئة الاستبانة، وإعادة جمع الاستبانات التي تم الإجابة عليها وملئها، حيث تم التأكد من صلاحيتها لإجراء التحليل الإحصائي لها، والقيام باستبعاد عدم الصالح منها.

4. مرحلة إدخال البيانات: تم إدخال البيانات المجموعة من خلال الاستبانة إلى الحاسوب لتحليلها، بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (Amos)، ومن ثم تجميع وفرز وتصنيف البيانات من أجل عملية التحليل لها.

5. مرحلة معالجة البيانات: تم إجراء التحليل الإحصائي لمعلومات الدراسة لكشف العلاقة التي تربط متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، ومن ثم عمل التحليل الإحصائي لفحص أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة.

6. مرحلة مناقشة النتائج: قام الباحث بمناقشة النتائج التي تم الحصول عليها من خلال تحليل البيانات وذلك من أجل توضيح النتائج التي حصل عليها الباحث.

متغيرات الدراسة

يوجد في هذه الدراسة متغيرات مستقلة ومتغير تابع وهي كما يأتي:

1. المتغيرات المستقلة وتشمل:

الالتزام بالمساءلة والشفافية.

التزام الهيئات الرقابية بالمساءلة.

مكافحة الفساد الإداري.

طرق تعزيز المساءلة والمحاسبة.

2. المتغير التابع ويشمل: حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية.

المعالجات الإحصائية

بعد جمع إجابات أفراد العينة، تم ترميز الاجابات وإدخالها لبرنامج التحليل الإحصائي المتقدم Amos، وقد تم معالجة البيانات إحصائياً من خلال المعالجات الإحصائية التالية:

يمكن تحليل نتائج الدراسة من خلال فحص معايير الصدق التقاربي وتحليل النموذج الهيكلي واختبار التنبؤ والمطابقة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات

الفصل الرابع

تحليل البيانات

المقدمة

بعد الانتهاء من جمع البيانات عن طريق استبيان أُعدّ من خلال الباحث بغرض جمع البيانات اللازمة لاختبار نموذج الدراسة، والتي وزعت على مجتمع الدراسة المستهدف وهو مدقي الحسابات والمدراء الماليين العاملين في الشركات غير المدرجة في بورصة فلسطين، ففي هذا الفصل تم تحليل البيانات وعرض نتائجها، وذلك من أجل التحقق أو نفي صحة الفرضيات التي تم طرحها في نموذج الدراسة المقترح، وفي سبيل التحقق من نفي أو إثبات صحة الفرضيات فإنّ الدراسة الحالية قامت بتحليل البيانات باستخدام منهجية المعادلات الهيكلية **SEM (Structural Equation Modeling)** من خلال برنامج التحليل الإحصائي المتقدم .Amos.

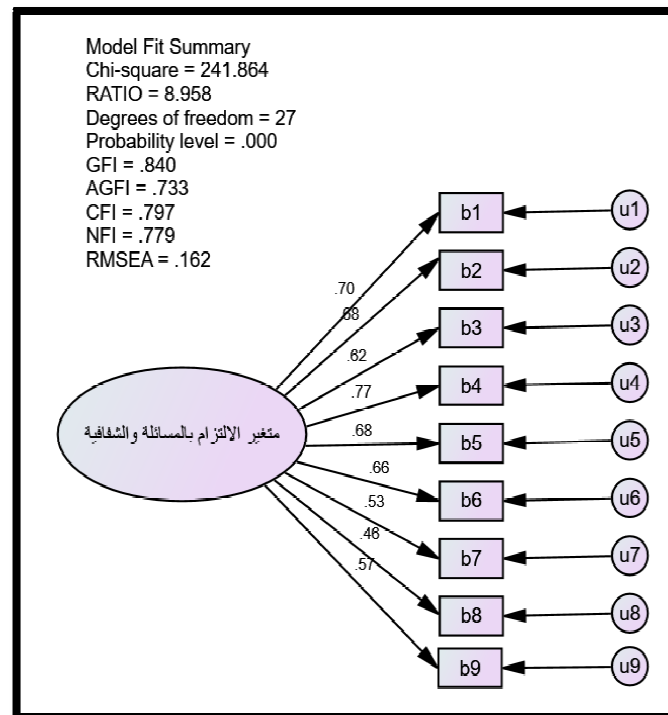
تحليل وعرض نتائج تحليل بيانات الدراسة

بناء نماذج المتغيرات

يعتبر طريقة نمذجة المعادلة القياسية أو الهيكلية (SEM) Equation Structural Modeling إحدى أهم الأساليب الإحصائية الحديثة التي تستخدم في العلوم الإدارية والتربوية والاجتماعية ليتم من خلالها بناء المقاييس حيث تعتبر من أفضل الطرق التي تستخدم لاختبار النماذج متعددة المتغيرات، وذلك لأنها تعطي للباحث إمكانية اختبار العلاقة بين هذه المتغيرات دفعة واحدة مع تحديد مدى ملائمة النموذج للبيانات التي يتم تجميعها من خلال مجموعة مؤشرات يطلق عليها مؤشرات جودة المطابقة، والذي يستخدم للتأكد من مدى ملائمة النموذج مع بيانات العينة المستخدمة وأنها تقيس فعلاً ما وضعت من أجل قياسه.

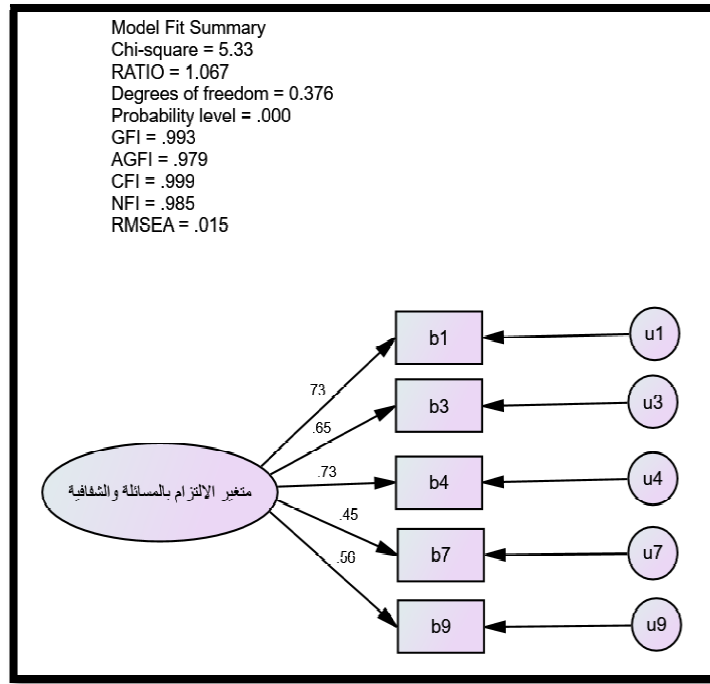
يعرض الشكل رقم (1) نموذج متغير الالتزام بالمساءلة والشفافية والذي تم قياسه من خلال (9) فقرات كما هو موضح في أداة الدراسة، وسيتم اختبار النموذج هل هو ملائم للاختبار

أم لا وفي حالة عدم ملائمته يتم اعتماد مجموعة التعديلات (Modification indices) التي يتم اقتراحها ضمن نمذجة المعادلة الهيكلية.



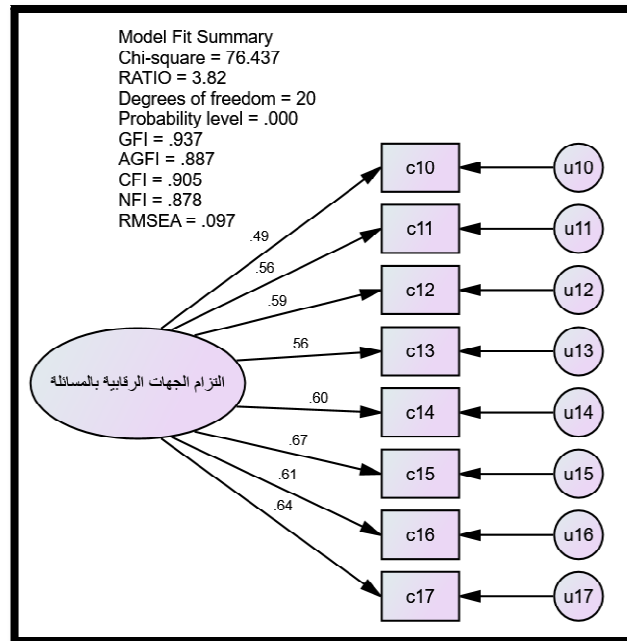
شكل (1) نموذج أبعاد ومؤشرات متغير الالتزام بالمساءلة والشفافية (b).

من خلال مراجعة المؤشرات ضمن النموذج يتضح بان المؤشرات ضعيفة وغير مقبولة حيث أن قيمة مؤشر متوسط مربع الخطأ (RMSEA) أكبر من الحد المسموح به (0.08) ومن هنا يتضح بان النموذج لم يحقق الصدق البنائي للمقياس، من اجل ذلك لابد من القيام بالتعديلات المطلوبة على النموذج وبحسب توصيات المؤشرات التعديل التي تتضمن أما حذف الفقرات ذات التباين المشترك المرتفع ضمن (Modification Indices) أو تعديلها، وبعد هذا الأجراء يكون النموذج النهائي بعد التعديل كما في الشكل التالي:



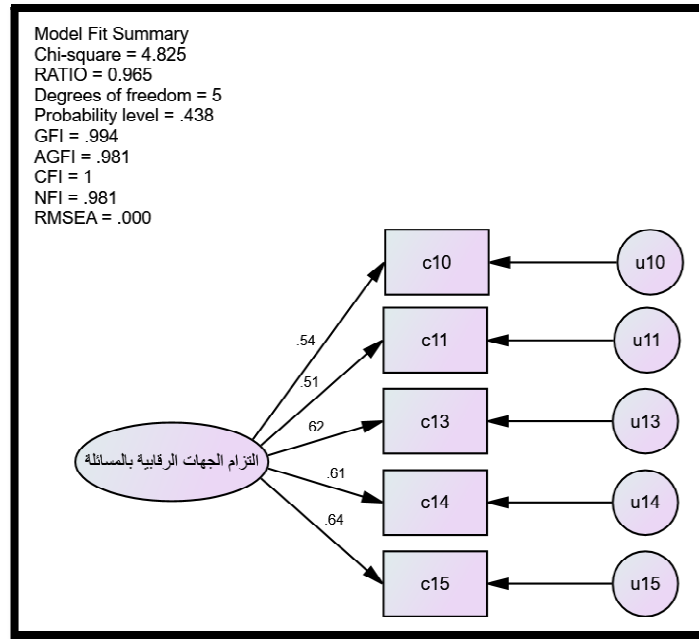
شكل (2) النموذج المعدل لأبعاد ومؤشرات متغير الالتزام بالمساءلة والشفافية (b)

يعرض الشكل رقم (3) نموذج متغير التزام الجهات الرقابية بالمساءلة والذي تم قياسه من خلال (8) فقرات كما هو موضح في أداة الدراسة، وسيتم اختبار النموذج هل هو ملائم للاختبار ام لا وفي حالة عدم ملائمته يتم اعتماد مجموعة التعديلات (Modification indices) التي يتم اقتراحها ضمن نمذجة المعادلة الهيكلية.



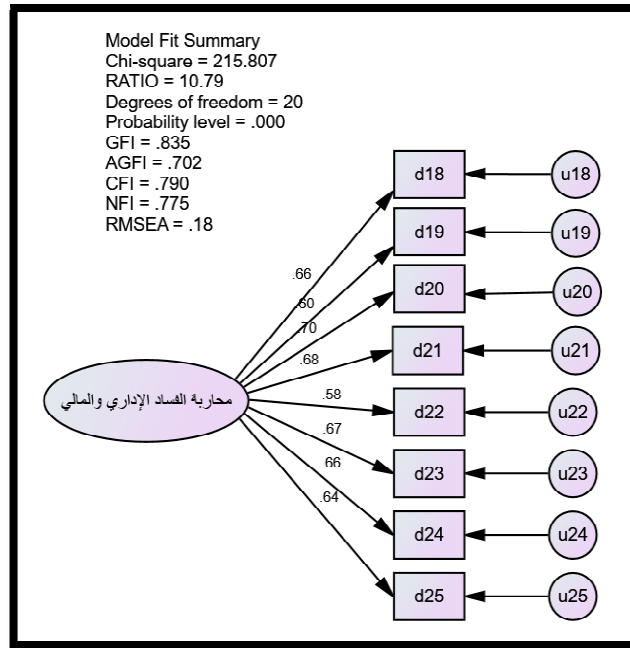
شكل (3) نموذج ابعاد ومؤشرات متغير التزام الجهات الرقابية بالمساءلة (c).

من خلال مراجعة المؤشرات ضمن النموذج يتضح بان المؤشرات ضعيفة وغير مقبولة حيث أن قيمة مؤشر متوسط مربع الخطأ (RMSEA) اكبر من الحد المسموح به (0.08) ومن هنا يتضح بان النموذج لم يحقق الصديق البنائي للمقياس، من اجل ذلك لابد من القيام بالتعديلات المطلوبة على النموذج وبحسب توصيات المؤشرات التعديل التي تتضمن أما حذف الفقرات ذات التباين المشترك المرتفع ضمن (Modification Indices) أو تعديلها، وبعد هذا الإجراء يكون النموذج النهائي بعد التعديل كما في الشكل التالي.



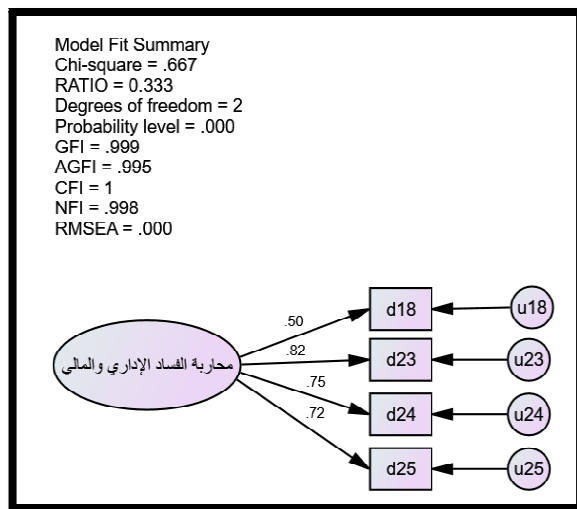
شكل (4) النموذج المعدل لأبعاد ومؤشرات متغير التزام الجهات الرقابية بالمساءلة (c).

يعرض الشكل رقم (4) نموذج متغير محاربة الفساد الإداري والمالي والذي تم قياسه من خلال (8) فقرات كما هو موضح في أداة الدراسة. وسيتم اختبار النموذج هل هو ملائم للاختبار أم لا وفي حالة عدم ملائمته يتم اعتماد مجموعة التعديلات (Modification indices) التي يتم اقتراحها ضمن نمذجة المعادلة الهيكلية.



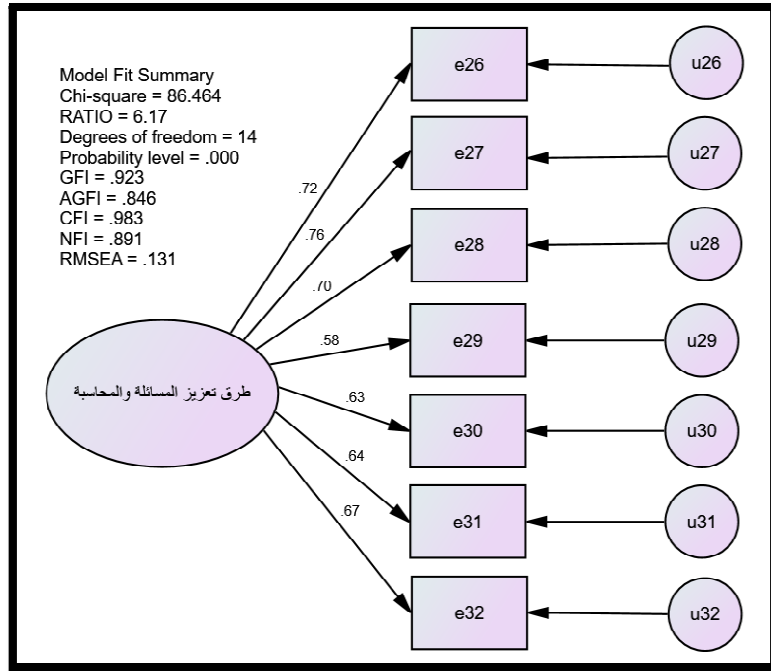
شكل (5) نموذج أبعاد ومؤشرات متغير محاربة الفساد الإداري والمالي (d)

من خلال مراجعة المؤشرات ضمن النموذج يتضح بأن المؤشرات ضعيفة وغير مقبولة حيث أن قيمة مؤشر متوسط مربع الخطأ (RMSEA) اكبر من الحد المسموح به (0.08) ومن هنا يتضح بأن النموذج لم يحقق الصديق البنائي للمقياس، من اجل ذلك لابد من القيام بالتعديلات المطلوبة على النموذج وبحسب توصيات المؤشرات التعديل التي تتضمن أما حذف الفقرات ذات التباين المشترك المرتفع ضمن (Modification Indices) أو تعديلها، وبعد هذا الإجراء يكون النموذج النهائي بعد التعديل كما في الشكل التالي.



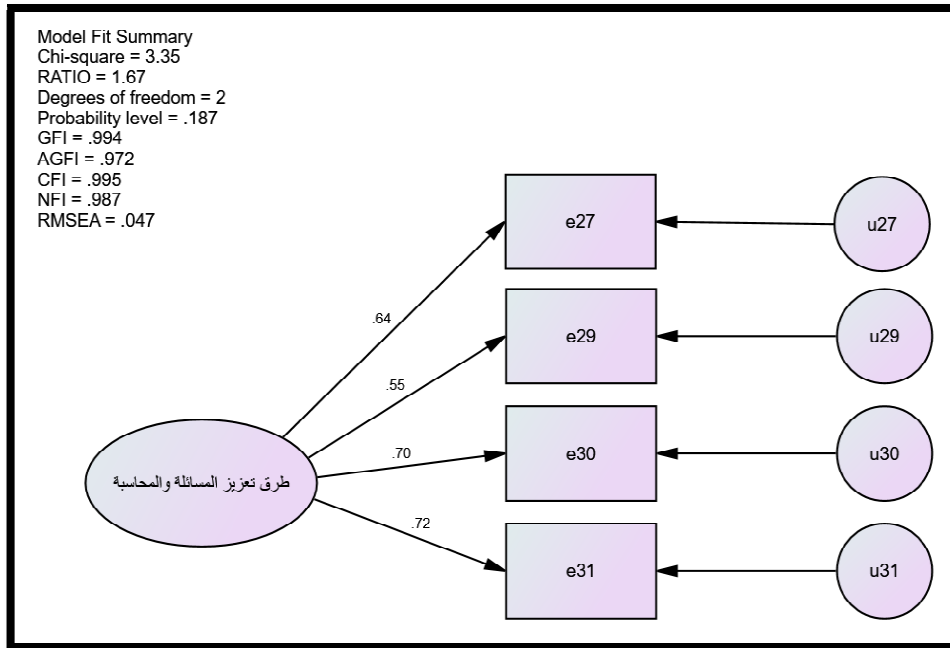
شكل (6) النموذج المعدل لأبعاد ومؤشرات متغير محاربة الفساد الإداري والمالي (d).

يعرض الشكل رقم (6) نموذج متغير طرق تعزيز المساءلة والمحاسبة والذي تم قياسه من خلال (8) فقرات كما هو موضح في أداة الدراسة. وسيتم اختبار النموذج هل هو ملائم للاختبار أم لا وفي حالة عدم ملائمته يتم اعتماد مجموعة التعديلات (Modification indices) التي يتم اقتراحها ضمن نمذجة المعادلة الهيكلية.



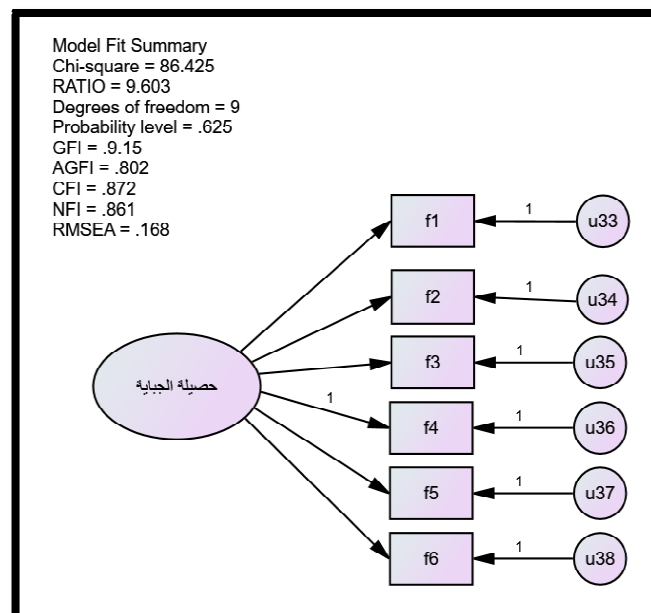
شكل (7) نموذج أبعاد ومؤشرات متغير طرق تعزيز المساءلة والمحاسبة (e)

من خلال مراجعة المؤشرات ضمن النموذج يتضح بان المؤشرات ضعيفة وغير مقبولة حيث أن قيمة مؤشر متوسط مربع الخطأ (RMSEA) اكبر من الحد المسموح به (0.08) ومن هنا يتضح بان النموذج لم يحقق الصديق البنائي للمقياس، من اجل ذلك لابد من القيام بالتعديلات المطلوبة على النموذج وبحسب توصيات المؤشرات التعديل التي تتضمن إما حذف الفقرات ذات التباين المشترك المرتفع ضمن (Modification Indices) أو تعديلها، وبعد هذا الإجراء يكون النموذج النهائي بعد التعديل كما في الشكل التالي.



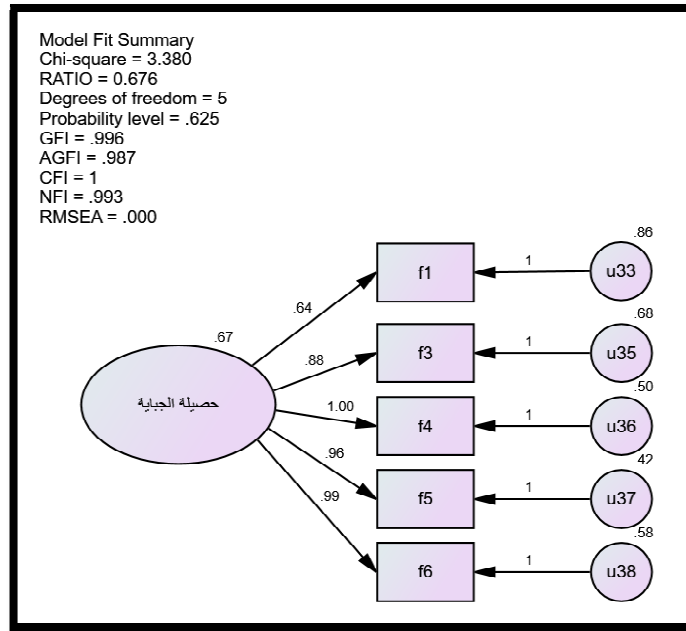
شكل (8) النموذج المعدل لأبعاد ومؤشرات متغير طرق تعزيز المسائلة والمحاسبة (e)

يعرض الشكل رقم (9) نموذج متغير حصيلة الجبائية والذي تم قياسه من خلال (8) فقرات كما هو موضح في أداة الدراسة، وسيتم اختبار النموذج هل هو ملائم للاختبار أم لا وفي حالة عدم ملائمته يتم اعتماد مجموعة التعديلات (Modification indices) التي يتم اقتراحها ضمن نمذجة المعادلة الهيكلية.



شكل (9) نموذج أبعاد ومؤشرات متغير حصيلة الجبائية (f)

من خلال مراجعة المؤشرات ضمن النموذج يتضح بان المؤشرات ضعيفة وغير مقبولة حيث ان قيمة مؤشر متوسط مربع الخطأ (RMSEA) اكبر من الحد المسموح به (0.08) ومن هنا يتضح بان النموذج لم يحقق الصديق البنائي للمقياس، من اجل ذلك لابد من القيام بالتعديلات المطلوبة على النموذج وبحسب توصيات المؤشرات التعديل التي تتضمن إما حذف الفقرات ذات التباين المشترك المرتفع ضمن (Modification Indices) أو تعديلها، وبعد هذا الإجراء يكون النموذج النهائي بعد التعديل كما في الشكل التالي.



شكل (10) النموذج المعدل لأبعاد ومؤشرات متغير حصيله الجبایه (f)

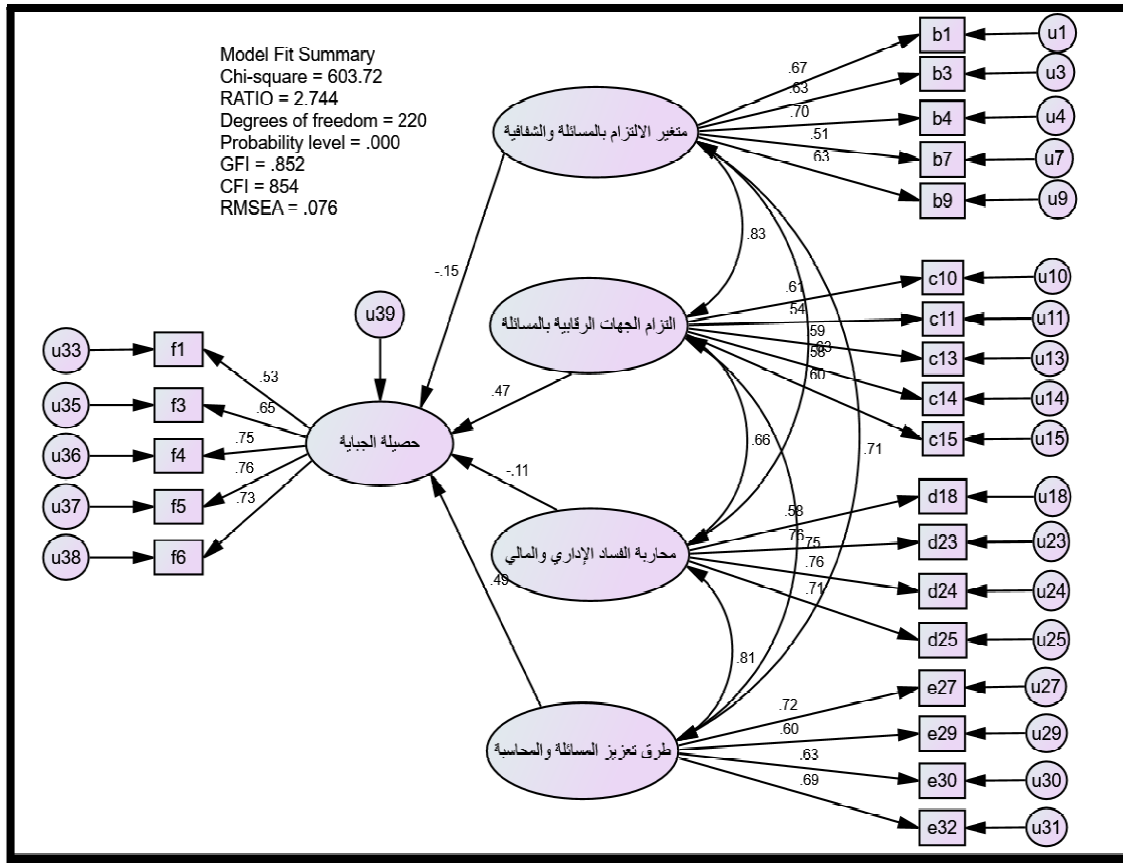
جدول (6) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المعدلة

المتغير	المجال	الالتزام بالمساءلة والشفافية	التزام الجهات الرقابية بالمساءلة	مكافحة الفساد الإداري والمالي	طرق تعزيز المساءلة والمحاسبة	حصيلة الجبائية
الف	ب	ج	د	هـ	و	ز
1	b	1				
2	c	0.639**	1			
3	d	0.524**	0.578**	1		
4	e	0.516**	0.541**	0.618**	1	
4	f	0.437**	0.543**	0.483**	0.548**	1

يوضح الجدول رقم (6) مصفوفة الارتباط بين كل مجال من مجالات الدراسة يدل على أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

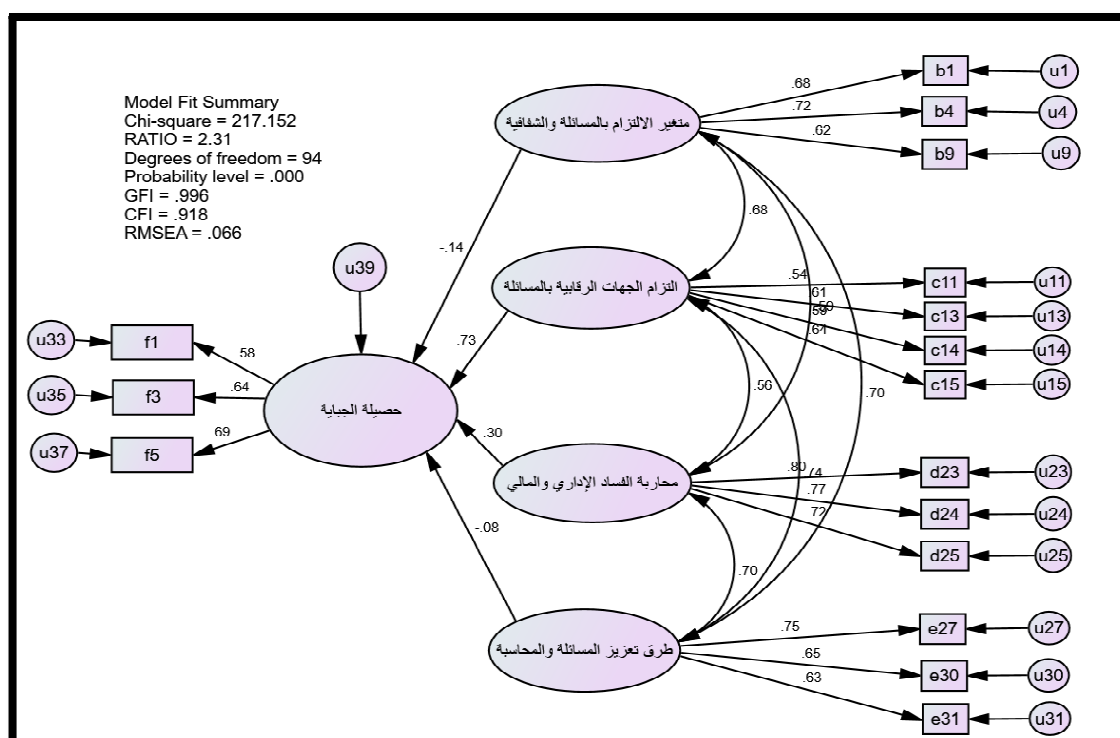
بناء النموذج الكلي للدراسة

يتألف النموذج المفترض للدراسة من الالتزام بالمساءلة والشفافية (b) والتزام الجهات الرقابية بالمساءلة (c) ومكافحة الفساد الإداري والمالي (d) وطرق تعزيز المساءلة والمحاسبة (b) كمتغيرات مؤثرة في حين كانت حصيلة الجبائية (f) متغيراً متأثراً، والشكل (11) يوضح النموذج الهيكلي المفترض للدراسة. تم تحليل هذا النموذج من خلال نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM).



شكل (11) النموذج الهيكلي المفترض للدراسة

كما مبين من خلال مراجعة المؤشرات ضمن النموذج يتضح بان المؤشرات ضعيفة وغير مقبولة حيث أن قيمة مؤشر جودة المطابقة المتزايد (CFI) اقل من الحد المسموح للتطبيق الأفضل (0.90)، ومن هنا يتضح بان النموذج ليس الأمثل لاختبار الفرضيات، من اجل ذلك لابد من القيام بالتعديلات المطلوبة على النموذج وبحسب توصيات المؤشرات التعديل التي تتضمن إما حذف الفقرات ذات التباين المشترك المرتفع ضمن (Modification Indices) أو تعديلها، وبعد هذا الإجراء يكون النموذج النهائي بعد التعديل كما في الشكل التالي.



شكل (12) النموذج الهيكلي النهائي بعد التعديل

كشفت النتائج أن مؤشرات جودة المطابقة أشارت إلى أن النموذج المفترض هو النموذج الأكثر ملائمة لتمثيل البيانات، حيث أن قيمة مؤشر جودة المطابقة المتزايد (CFI) وهي أعلى من الحد المسموح للتطابق الأفضل (0.90) ومن هنا يتضح بأن النموذج يصلح لاختبار الفرضيات، كما أن (RMSA) أقل من (0.8).

جدول (7) نتائج اختبار فرضيات الدراسة

المتغير	الاختصار	الاتجاه	الاختصار	المتغير	Estimate	S.E.	C.R.	P
حصول الجبابة	f	<---	b	الالتزام بالمساءلة والشفافية	-0.110	0.106	-1.034	0.301
حصول الجبابة	f	<---	c	التزام الجهات الرقابية بالمساءلة	0.762	0.189	4.041	0.000
حصول الجبابة	f	<---	e	مكافحة الفساد الإداري والمالي	0.214	0.085	2.530	0.011
حصول الجبابة	f	<---	d	طرق تعزيز المساءلة والمحاسبة	-0.078	0.171	-0.454	0.650

نتائج اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر للالتزام بالمساءلة والشفافية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار، التي تشير إلى عدم معنوية تأثير الالتزام بالمساءلة والشفافية على حصيلة الجباية عند مستوى الدلالة (0.1).

ويفسر ذلك بأن البلديات لا تطلع المواطنين على بياناتها ومعلوماتها من خلال إصدار التقارير الخاصة بسير عملها وخاصة تقارير الجباية، كما أن البلدية لا تعمل على تحديث أنظمتها وتشريعاتها لمواكبة التطور في العمل والذي من خلاله تزداد جباية الرسوم، إضافة إلى عدم وضع العديد من البلديات دليل إجراءات واضح لأداء المهام الوظيفية، كما لا يلتزم الموظف بكافة التعليمات التي تصدر عن البلديات ولا يقوم بتطبيقها كلها، أنها تساهم في زيادة الحصيلة الخاصة بجباية أثمان الخدمات التي تقدمها البلديات.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من دراسة (حدو، وفلاق، 2015) دراسة (حرب، 2011) ودراسة (العضايلة، 2010) حيث أن البلدية تعمل على تحديث أنظمتها وتشريعاتها لمواكبة التطور في العمل، وتلتزم البلدية بنشر لوحات إرشادية لبيان طرق وأساليب العمل المختلفة والتي تساهم في حث المواطنين على دفع الرسوم وأثمان الخدمات التي تقدمها البلديات، ولم تعارض هذه النتيجة أي من الدراسات السابقة.

اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على: لا يوجد أثر للالتزام الجهات الرقابية بالمساءلة على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار، التي تشير إلى معنوية تأثير التزام الجهات الرقابية بالمساءلة على حصيلة الجباية عند مستوى الدلالة (0.1).

وتفسر ذلك بأنه توجد صلاحيات تمنح للهيئات الرقابية في البلدية لممارسة مهامها الرقابية والتي تحدد حصيلة الجباية وكيفية العمل على زيادتها، كما ترفع الجهات الرقابية تقاريرها عن أداء العمل في البلدية بشكل دوري للإدارة العليا والذي يتضمن مستوى الحصيلة التي يتم جبايتها مقابل خدمات البلدية للمواطنين، وتقوم الهيئات الرقابية بمسائلة الموظفين المشكوك فيهم بالوقوع في حالات الفساد الإداري في عمليات جباية الحصيلة الخاصة بقسمه، ويقوم الموظف بواجباته في سبيل تعزيز زيادة حصيلة جباية الكهرباء والمياه والخدمات الأخرى.

ويوجد دور للهيئات الرقابية في البلدية من خلال مسائلة الجباة خلال متابعتهم بالتأكد من وصول الجباة لدى المواطنين المشتركين وإحضار القراءات الحقيقية وإيصال الفواتير ومحاسبة المشتركين عليها، إضافة إلى تدقيق سير المعاملات والالتزام بالمتطلبات، ومتابعة براءة الذمة التي يقدمها المواطن كمتطلب لسير بعض المعاملات ومتابعة التهاون من قبل الموظفين في شرح إجراءات المعاملات، كما يوجد رقابة على مخالفات الأبنية وجباية هذه المخالفات، ومتابعة السرقات التي قد تحدث في اشتراكات الكهرباء والمياه من خلال الأقسام الفنية الميدانية.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (حدو، وفلاق، 2015) ودراسة (سلامة، 2013) ودراسة (العضايلة، 2010)، حيث تعد الهيئات الرقابية نظاماً محدداً للمسائلة في البلديات لتعزيز تحسين الأداء الخاصة بحصيلة الجباية، ولم توجد أي من الدراسات السابقة عارضت هذه النتيجة.

اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على: لا يوجد أثر لمحاربة الفساد الإداري والمالي على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار، التي تشير إلى معنوية تأثير محاربة الفساد الإداري والمالي على حصيلة الجباية عند مستوى الدلالة (0.1).

ويفسر ذلك بأنه يوجد بعض أنماط الفساد الإداري في البلديات الفلسطينية، ويفسر ذلك بأنه يكثر الإهمال أو التقصير المتعمد في الواجبات الوظيفية الخاصة بجباية الحصيلة الخاصة بأثمان الخدمات التي تقدمها البلدية للسكان، كما تنتشر إساءة استعمال السلطات الممنوحة للموظفين أثناء تقديم الخدمات والقيام بجباية أثمان الخدمات، كما يكثر استغلال النفوذ أثناء تقديم الخدمات للمواطنين.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (حدو، وفلاق، 2015) ودراسة (سلامة، 2013) ودراسة (السبيعي، 2010) ودراسة (Huque, 201) حيث أنه يوجد بعض أنماط الفساد الإداري فيتم أخذ العمولات مقابل تسهيل الصفقات والعطاءات، وتعزيز المساءلة والمحاسبة فيتم منح الصلاحيات الكافية ودعمها بالكوادر المالية والبشرية، ولم توجد أي من الدراسات السابقة عارضت هذه النتيجة، فنظم المساءلة والمحاسبة تضبط كافة المصروفات المتعلقة بالجباية في البلدية وبالتالي تزيد من حصيلة الجباية.

اختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على: لا يوجد أثر لطرق تعزيز المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار، التي تشير إلى عدم معنوية تأثير طرق تعزيز المساءلة والمحاسبة على حصيلة الجباية عند مستوى الدلالة (0.1).

ويفسر ذلك بأنه يتم تعزيز الثقة المتبادلة بين المواطنين والموظفين في البلديات، وتصدر التشريعات والتعليمات التي تحث على الالتزام بالشفافية والمساءلة في البلديات وبالتالي تساهم في زيادة حصيلة الجباية، كما يتم تبسيط الإجراءات وأساليب أداء الوظائف المختلفة والتي تساهم في زيادة حصيلة الجباية، فتزداد حصيلة جباية الخدمات البلدية عند تطبيق نظم المساءلة والمحاسبة في البلدية.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (سلامة، 2013) ودراسة (حرب، 2011) ودراسة (العضايلة، 2010)، ودراسة (Norman. Et at, 2010) والتي تساهم في تعزيز

المساءلة والمحاسبة فيتم تفعيل مبدأ الجدارة والكفاءة في التوظيف في البلديات، ولم توجد أي من الدراسات السابقة عارضت هذه النتيجة.

**اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص على: لا يوجد أثر لنظم المساءلة المالية على
حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية- دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية-**

تشير نتائج الدراسة إلى وجود أدلة تدعم الفرضية الرئيسية للدراسة، ويفسر ذلك بأنه يوجد أثر لتطبيق نظم المساءلة المالية في البلديات الفلسطينية، فتلتزم البلدية بنشر لوحات إرشادية لبيان طرق وأساليب العمل المختلفة، كما تلتزم الجهات الرقابية بالمساءلة فتعمل الهيئات الرقابية على تنمية الرقابة الذاتية لدى الموظفين من خلال دورات تدريبية خاصة وبالتالي تحثهم على زيادة حصيلة الجباية، بالإضافة إلى أنه قد يوجد بعض أنماط الفساد الإداري من حيث انتشار إساءة استعمال السلطات الممنوحة للموظفين أثناء تقديم الخدمات مما ينعكس سلباً على حصيلة الجباية، وتعزيز المساءلة والمحاسبة فيتم العمل على تمكين الموظفين وتزويدهم بالمعلومات المحدثة التي تساعد في تحصيل أثمان الخدمات ورسومها، كما تعزز نظم المساءلة والمحاسبة من خلال الحوافز الممنوحة للموظفين من زيادة نشاط الجباية.

وانتفتت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (سلامة، 2013) ودراسة (حرب، 2011) ودراسة (العضايلة، 2010)، حيث تتطلع البلديات المواطنين على بياناتها ومعلوماتها من خلال إصدار التقارير الخاصة بسير عملها، كما تلتزم الجهات الرقابية بالمساءلة فتلتزم الهيئات الرقابية في البلدية الموظفين بتقديم تفسيرات لبعض السلوكيات الغامضة أثناء أداء المهمات، بالإضافة إلى أنه يوجد بعض أنماط الفساد الإداري فتنتشر الوساطات في تعامل الموظفين مع المواطنين في تقديم الخدمة، وتعزيز المساءلة والمحاسبة فتصدر التشريعات والتعليمات التي تحث على الالتزام بالشفافية والمساءلة في البلديات ولم توجد أي من الدراسات السابقة عارضت هذه النتيجة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج

بعد عرض نتائج الدراسة وتفسيرها فقد توصلت للنتائج التالية:

1. لا يوجد أثر لالتزام بالمساءلة والشفافية على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية، فالبلدية لا تقوم بالإفصاح عن مكونات وبنود موازنتها بشقيها الإيرادات والمصروفات بشكل واضح ودقيق، فهي لا تبين كافة بنود وأقسام الموازنة بالتفصيل ولا تبين أسباب سلوك تلك المصروفات ولا تبين كافة أنواع حصيللة الجباية، ولا تبين أسباب زيادتها أو نقصها، فهي لا تبذل كافة الجهود للوصول إلى زيادة حصيللة جباية الخدمات التي تقدم للمواطنين من قبل البلدية.

2. لا يوجد أثر لالتزام الجهات الرقابية بالمساءلة على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية، فنظم المساءلة والمحاسبة بمكوناتها وعناصرها الخاصة بالرقابة على الأداء المالي والإداري، ومن خلال توفر العديد من الأساليب والإجراءات الرقابية، ومساءلة الموظفين عن كافة جوانب تحقيق الإيرادات، وعن المصروفات التي يتم تكبدها للوصول إلى حصيللة جباية عالية، مع بيان الأسباب المقنعة لذلك وبالتالي تعمل على المساهمة في زيادة عمليات الرقابة على حصيللة الجباية في البلدية، مما ينعكس على زيادة الإيرادات من الجباية وتخفيض مصروفات الجباية.

3. لا يوجد أثر لمحاربة الفساد الإداري والمالي على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية، فالموظف في البلدية يؤدي واجباته الوظيفية بأمانة عالية، دون خطأ أو تحيز، أو سلوك فساد إداري كالتهاون في أداء مهام وظيفته، أو فساد مالي كالاختلاس والسرقة، وبالتالي يعمل على تعزيز زيادة حصيللة جباية الكهرباء والمياه والخدمات الأخرى، وبالتالي رفع الحصيللة وتخفيض نفقات الجباية، فعند سلوك الموظف لسلوكيات

وانحرافات سلوكية تؤدي إلى الفساد الإداري والمالي يتم محاسبته ومسائلته وبالتالي تتخذ بحقه إجراءات قانونية وعقوبات وظيفية لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد بشقيه المالي والإداري.

4. يوجد أثر لطرق تعزيز المساءلة المالية على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية شمال الضفة الغربية، فنظم المساءلة المالية التي تتكون من عدة طرق ومنها الرقابة والإشراف والتقارير الإدارية الفعالة، ونظم المراجعة الدورية وتقييم الأداء الإداري، يساهم في ضبط كافة السلوكيات والأداء المالي والإداري للموظفين في البلدية، وتزيد من مساهمتها في تعزيز حصيللة الجباية باستخدام طرق التحصيل التي تتبعها البلدية لتعزيز الحصيللة وزيادتها، وتخفيض مصروفاتها.

5. لا يوجد أثر لنظم المساءلة المالية على حصيللة الجباية في البلديات الفلسطينية- دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية-، من خلال توفر ووجود آليات لتطبيق نظم المساءلة المالية في الهيئات المحلية الفلسطينية شمال الضفة الغربية، إضافة إلى التزام الجهات الرقابية بالمساءلة المالية، والقيام بضبط السلوكيات للموظفين منعاً لسلوك أنماط الفساد الإداري، ومن خلال تعزيز المساءلة والمحاسبة، يتم تعزيز نظم المساءلة والمحاسبة من خلال توفير الحوافز الممنوحة للموظفين والتي تساهم في رفع حصيللة الجباية وتخفيض نفقاتها، ومن خلال منح الحوافز للمواطنين للالتزام بدفع المستحقات التي عليهم للبلدية مقابل الخدمات المقدمة لهم.

التوصيات

بعد عرض النتائج فإن الدراسة توصي بعدة توصيات وهي:

1.حث البلديات على الالتزام بالمساءلة والشفافية وأساليبها، من خلال توفير أسس ثابتة لآلية فعالة للمساءلة ومن ضمنها الاعتماد على إصدار الموازنات والتقارير المالية والإدارية التي يتم تدقيها والميزانيات التي يتم نشرها.

2. المساهمة في مضاعفة الجهود من قبل الهيئات الرقابية على البلديات من خلال كافة نظم المساءلة المتعلقة بالتقارير الإدارية وتقييم الأداء ومراجعته وأعمال التدقيق والرقابة على أداء المهام والوظائف المختلفة.
3. حث البلديات على مواجهة كافة أنماط الفساد الإداري والمالي التي تنتشر في البلديات الفلسطينية، وضبطها، من خلال الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة الإدارية والمالية، والتعليمات الخاصة بالبلديات والعمل على الالتزام بها.
4. تعزيز نظم المساءلة من خلال وضع خطة إستراتيجية للبلدية تساهم في تعزيز نظم المساءلة والشفافية والعمل على توفير التقارير الإدارية والمالية ونشرها عبر المواقع الالكترونية للبلديات لتعزيزها.
5. ضرورة قيام البلديات بتدريب موظفيها على الالتزام بكافة الأنظمة والقوانين والتعليمات للمساهمة في تعزيز نظم المساءلة والشفافية ومن خلال اشراك الموظفين بوضع تلك الأنظمة وتطبيقها، ومن خلال المشاركة الواسعة لكل العاملين فيها.
6. حث البلديات الفلسطينية نحو التوجه لنظم التطبيقات الذكية والاعتماد على وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تتضمن نظام رقابة إدارية ومالية فعالة على أعمال كافة أقسام البلديات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو حمدة، سعدة، (2009)، درجة تطبيق المساءلة الإدارية وعلاقتها بمستوى الرضا الوظيفي لمعلمي المدارس الثانوية الخاصة بمحافظة العاصمة عمان من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن

أبو حمور، وقطيشات، رانية، (2018)، أثر تعزيز المساءلة والشفافية في البلديات في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (26)، العدد (2)، غزة، فلسطين.

أبو سمرة، سفيان، (2006)، دور البلديات والهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي، بحث غير منشور، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو قاعود، غازي، (2011)، إطار مقترح لقياس أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال: دراسة تقييمية، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، المجلد (12)، العدد (2)، القاهرة، مصر.

أحمد، أيمن، (2008)، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

إسماعيل، عبد الكريم، (2005)، دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

بحر، يوسف، (2012)، الفساد الإداري - المسببات والعلاج دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

البحيصي، عصام (2013)، *تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية للبلديات في قطاع غزة: دراسة ميدانية*، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (21)، العدد (1)، غزة، فلسطين.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2011)، *دور الهيئات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية*، نشرة البرنامج، رام الله، فلسطين.

بشر، فارس، (2007)، *المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية*، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الدار العربية للعلوم ناشرو، بيروت، لبنان.

حدو، أحلام، وفلاق، محمد (2015)، *دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري "تجارب دولية"*، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد (1)، العدد (1)، الجزائر.

حرب، نعيمة، (2011) *واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

حسيبا، سناء، (2006)، *واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الحص، سليم، (2007)، *المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية*، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.

الهوراني، احمد عبد الله، (2008)، *التجربة الفلسطينية في مواجهة التغيرات الاجتماعية*، مجلة الرؤية- هيئة الاستعلامات الفلسطينية، العدد (25)، فلسطين.

رزام، أمال، (2017)، *دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية: تجارب دولية ناجحة في تفعيل التنمية المحلية*، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

زيرمي، نعيمة، وسنوسي بن عومر، (2012)، الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات، بحث غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة بشار، الجزائر.

السبيعي، فارس، (2010)، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

سلامة، جاهد، (2013)، دور المساءلة في تحسين أداء المعلمين بمدارس وكالة الغوث بغزة من وجهة نظر المديرين وسبل تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

سليم، فريد، (2007)، أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في بلديات قطاع غزة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الشبيل، عون، والمؤمن، محمد، (2013)، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مهام مدققي ديوان المحاسبة الأردني في تعزيز المساءلة والشفافية (دراسة ميدانية)، مجلة المنارة، المجلد (19)، العدد(4)، عمان، الأردن.

الشمري، سالم بن مبارك، (2009)، درجة مراعاة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية، والصعوبات التي تواجهها، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.

صالح، أسامة، (2012)، نحو إدارة أنجع للمساعدات المقدمة للهيئات المحلية الفلسطينية دراسة حالة " صندوق تطوير وإقراض البلديات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين.

الطراونة، رشا، والعضايلة، محمد عمر، (2010)، أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد(٦)، العدد(1)، عمان، الأردن.

العضايلة، علي، (2010)، أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (6)، العدد (1)، عمان، الأردن.

الغامدي، هالة، (2017)، درجة تطبيق المساءلة الإدارية لدى إدارة التعليم يف منطقة الباحة من وجهة نظر قادة المدارس، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (6)، العدد (5)، الرياض، السعودية.

قطاف، نبيل، (2008)، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

المدني، معن، (2007)، المساءلة الإدارية تطبيقاتها ومعوقاتها في إدارات التربية والتعليم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

مقبل، رائد، (2010)، أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية (2004-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

نشرة ائتلاف أمان، (2010) نشرة النزاهة والشفافية، رام الله، فلسطين.

نشرة ائتلاف أمان، (2015) نشرة النزاهة والشفافية في الهيئات المحلية الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

نشرة مجلس الوزراء، (2010)، قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2009 بشأن نظام موظفي الهيئات المحلية، مجلس الوزراء، رام الله، فلسطين.

الهموز، إيمان، (2008)، تطوير إستراتيجية المدينة "دراسة حالة -مدينة نابلس"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

هيئة مكافحة الفساد، (2015)، النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات وترخيص الأبنية والمنشآت في الهيئات المحلية، وزارة الحكم المحلي، رام الله، فلسطين.

وزارة الحكم المحلي، (2018)، *نظرة إلى الهيئات المحلية الفلسطينية والبلديات*، نشرة وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Alcantara C., Leone R., Spicer Z. (2012) *Responding to policy change from above: Municipal accountability and transparency regimes in Ontario*, *Journal of Canadian Studies* 46 (1), 112-137

Chi, Li-Chiu, (2009) **Do Transparency and Disclosure Predict Firm Performance? Taiwan Market**, National Formosa University, Elsevier, ScienceDirect, PP 11198-11199.

Huque, Ahmed Shafique,(2011) *Accountability and Governance: Strengthening extra-bureaucratic mechanisms*, *International Journal of Productivity and Performance Management*, Emerald Group Publishing Limited, Vol.60, No.1, PP74-95, 2011, available at: www.emeraldinsight.com

Norman, Steven M. et al,(2010) **The Impact of Positivity and Transparency on Trust in Leaders and their Perceived Effectiveness**, *Leadership Quarterly* 21, University of Nebraska, United States, Elsevier.

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا / برنامج المنازعات الضريبية

السيد/ السيدة المحترمين تحية طيبة وبعد،،

تحية طيبة وبعد،،

يقوم الباحث بدراسة حول " أثر نظم المساءلة المالية على حصيلة الجباية في البلديات الفلسطينية- دراسة حالة بلديات شمال الضفة الغربية-" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المنازعات الضريبية في جامعة النجاح الوطنية، وقد تم تصميم هذه الإستبانة لغرض جمع البيانات لإتمام هذا البحث، أتمنى من شخصكم الكريم التكرم علينا بالإجابة على أسئلة هذا الإستبيان بشكل دقيق، علماً أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث: أحمد صويص

القسم الأول: بيانات عامة

1. ضع/ي إشارة (✓) في مربع الإجابة التي تناسبك:

1. المؤهل العلمي:

1. دبلوم فأقل 2. بكالوريوس 3. ماجستير فأعلى

2. الوظيفة:

1. مدير قسم 2. موظف

3. عدد سنوات الخبرة:

1. أقل من 3 سنوات 2. (3-5) سنوات 3. أكثر من 5 سنوات

4. عدد الدورات التدريبية:

1. أقل من 3 دورات 2. (3-5) دورات 3. أكثر من 5 دورات

ثانياً: فقرات نظم المساءلة المالية:

ضع/ي إشارة (√) في خانة الإجابة التي تناسبك:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً: مجال الالتزام بالمساءلة والشفافية						
1.	تطلع البلديات المواطنين على بياناتها ومعلوماتها من خلال إصدار التقارير الخاصة بسير عملها					
2.	تحرص البلدية على مشاركة المواطنين والهيئة العامة في صنع سياساتها					
3.	تعمل البلدية على تحديث أنظمتها وتشريعاتها لمواكبة التطور في العمل					
4.	تقصح البلدية عن بنود موازنتها بوضوح ودقة.					
5.	تلتزم البلدية بنشر لوحات إرشادية لبيان طرق وأساليب العمل المختلفة.					
6.	تضع البلدية دليل إجراءات واضح لأداء المهام الوظيفية دون غموض.					
7.	مهام العمل في البلدية واضحة ومحددة ومكتوبة بلغة معلنة.					
8.	يلتزم الموظف بكافة التعليمات التي تصدر عن البلدية ويطبقها.					
9.	يتم مسائلة الموظف عن مهام وظيفته وأساليب أداء المهام الوظيفية.					
ثانياً: مجال التزام الجهات الرقابية بالمساءلة						
10.	تلتزم البلدية بتوثيق أداء العالين فيها بكل وضوح.					

					توجد صلاحيات تمنح للهيئات الرقابية في البلدية لممارسة مهامها الرقابية.	11.
					ترفع الجهات الرقابية تقاريرها عن أداء العمل في البلدية بشكل دوري للإدارة العليا.	12.
					تعمل الهيئات الرقابية على تنمية الرقابة الذاتية لدى الموظفين من خلال دورات تدريبية خاصة.	13.
					تلتزم الهيئات الرقابية في البلدية الموظفين بتقديم تفسيرات لبعض السلوكيات الغامضة أثناء أداء المهمات.	14.
					توثق الهيئات الرقابية خطوات عملها في أدلة خاصة محفوظة من العبث والفساد.	15.
					تقوم الهيئات الرقابية بمسائلة الموظفين المشكوك فيهم بالوقوع في حالات الفساد الإداري.	16.
					تعد الهيئات الرقابية نظاماً محدداً للمسائلة في البلديات لتعزيز تحسين الأداء.	17.
ثالثاً: مجال محاربة الفساد الإداري والمالي						
					يوجد نظم محددة لمواجهة إساءة استعمال السلطات الممنوحة للموظفين أثناء تقديم الخدمات.	18.
					تقوم البلدية بمواجهة الإهمال أو التقصير المتعمد في الواجبات الوظيفية.	19.
					تحارب البلدية استغلال النفوذ أثناء تقديم الخدمات للمواطنين.	20.
					تحارب البلدية الوساطات في تعامل الموظفين مع المواطنين في تقديم الخدمة.	21.
					تعاقب البلدية الموظفين في حال أخذ العمولات مقابل تسهيل الصفقات والعطاءات.	22.

					23.	تحارب البلدية تربح الموظفين من خلال استخدام النفوذ الوظيفي.
					24.	يوجد نظم محددة للمسائلة لمواجهة الرشوة والمحسوبية.
					25.	يوجد عقوبات صارمة في البلدية لمرتكبي الفساد الإداري والمالي.
رابعاً: مجال طرق تعزيز المساءلة والمحاسبة						
					26.	يتم تعزيز الثقة المتبادلة بين المواطنين والموظفين في البلديات.
					27.	تصدر التشريعات والتعليمات التي تحث على الالتزام بالشفافية والمساءلة في البلديات
					28.	يتم تبسيط الإجراءات وأساليب أداء الوظائف المختلفة.
					29.	العمل على تمكين الموظفين وتزويدهم بالمعلومات المحدثة.
					30.	تفعيل مبدأ الجدارة والكفاءة في التوظيف في البلديات
					31.	منح الصلاحيات الكافية ودعمها بالكوادر المالية والبشرية.
					32.	غرس مبادئ الاخلاقيات والقيم وتغليب المصلحة الخاصة على العامة.

ثالثاً: فقرات حصىلة الجباية:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	تبذل البلدية جهداً كبيراً في زيادة حصيلة جباية الخدمات المقدمة من قبل البلدية.					
2.	يقوم الموظف بواجباته في سبيل تعزيز زيادة حصيلة جباية الكهرباء والمياه والخدمات الأخرى.					
3.	تزداد حصيلة جباية الخدمات البلدية عند تطبيق نظم المساءلة والمحاسبة في البلدية.					
4.	نظم المساءلة والمحاسبة تضبط كافة المصروفات المتعلقة بالجباية في البلدية وبالتالي تزيد من حصيلة الجباية.					
5.	تساهم نظم المساءلة والمحاسبة في زيادة الرقابة على حصيلة الجباية في البلدية.					
6.	تعزز نظم المساءلة والمحاسبة من خلال الحوافز الممنوحة للموظفين من زيادة نشاط الجباية.					

أشكر لكم حسن استجابتكم

ملحق (2): قائمة المحكمين

اسم المحكم	اللقب الوظيفي
الدكتور سهير الشوملي	محاضر - جامعة فلسطين التقنية خضوري
الدكتور نصوح الرامي	محاضر - جامعة فلسطين التقنية خضوري
الدكتور خالد زبد	محاضر - جامعة القدس المفتوحة
الدكتور محمد أبو عمشة	محاضر - جامعة فلسطين التقنية خضوري
الأستاذ محمد مهنا	محاضر - جامعة فلسطين التقنية خضوري

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

The effect of financial accountability systems on collection proceeds in Palestinian municipalities

**By
Ahmad Hussam Mohammad Sweiss**

**Supervisor
Prof. Tareq al-Haj**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master in Taxation Disputes,
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,
Nablus, Palestine.**

2020

The effect of financial accountability systems on collection proceeds in Palestinian municipalities

By

Ahmad Hussam Mohammad Sweiss

Supervisor

Prof. Tareq al-Haj

Abstract

The study aimed to identify the effect of financial accountability systems on the outcome of collection in the Palestinian municipalities - a case study for the northern West Bank municipalities -. To achieve the goal of the study, the researcher used the descriptive and analytical approach. The supervisory bodies with financial accountability, combating administrative corruption, ways to enhance financial accountability, the outcome of collection), and the study population was made up of all Palestinian municipal employees in the northern West Bank governorates. A sample was chosen from them to conduct the study on them. After the survey of the study community, the Amos statistical program was used to analyze Study information.

One of the most important results of the study was the following:
First: There is an effect of financial accountability systems (commitment of supervisory bodies to financial accountability, fighting administrative corruption, ways to enhance financial accountability) on the collection proceeds in the Palestinian municipalities in the northern West Bank.
Second: There is an impact of the regulatory authorities 'commitment to accountability on the collection proceeds in the Palestinian municipalities in the northern West Bank.

Second: There is an impact of the commitment of the supervisory authorities to account on the proceeds of collection in Palestinian municipalities in the northern West Bank.

The study recommends the following recommendations: First: Urging the municipalities to commit to accountability and transparency by establishing a stable and continuous accountability mechanism such as issuing audited budgets and publishing them. Second: redoubling the efforts of the municipal oversight bodies by activating the accountability, review, auditing and control systems of businesses.